

Perim

بريم

مجلة شهرية تحليلية تصدر كل شهر

تهتم بقضايا الدول المشاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن

العدد: (24) - فبراير 2026



لم يعد الحليف كما كان

(بريم) تقرأ الضربة الجوية في حضرموت والضالع..
السعودية: من التحالف إلى كسر التوازن..
إعادة تشكيل موازين القوة في الجنوب

صالح أبو عوذل
رئيس مؤسسة اليوم الثامن للإعلام
والدراسات رئيس مجلس إدارة مجلة بريم

د. صبري عفيف
نائب رئيس مؤسسة اليوم الثامن للإعلام
والدراسات، مشرف عام مجلة بريم

د. أشجان الفضلي
المدير التنفيذي لمؤسسة اليوم الثامن
للإعلام والدراسات

حنين فضل
المدير الإداري في مؤسسة اليوم
الثامن للإعلام والدراسات

د. سالم الحنشي
رئيس تحرير

د. رحيمة عبدالرحيم
مدير التحرير
د. شورى فضل
سكرتير التحرير

تحرير
د. عباس الزامكي
د. سميح الأهدل
د. إيزيس المنصوري
د. طارق شعبان
د. منى عقربي
د. شورى فضل
د. عفاف سالم

مدير الإنتاج
مراد محمد سعيد

المجلس الاستشاري
أ. د. عبده يحيى صالح الدباني
أ. د. هادي فضل العولقي
أ. مساعد. د. عارف صالح السنيدي
د. هيثم حسين جواس
د. مراد عبدالله الحوشبي
د. رائد شائف القطيبي
د. فضل محمد الشعاري
د. صلاح لرضي بن دويل
العميد/ صالح علي الدويل
د. محمد جمال الشعبيبي



مجلة شهرية تحليلية تصدر كل شهر

تهتم بقضايا الدول المشاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن
تصدر عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

Political and Economic Magazine Concerned with the Issues
of the Red Sea and Gulf of Aden Countries - Published by the
alyoum8th Foundation for Media and Studies

العدد: (24) - فبراير 2026

مجلة سياسية اقتصادية تهتم بقضايا الدول
المشاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن،
صادرة عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام
والدراسات، وتحمل ترخيص رقم (0693).
تأسست في مدينة عدن
جنوب اليمن في فبراير/ شباط العام 2024م
العنوان - جنوب اليمن - عدن - البريقة
للتواصل
واتساب: 0096777491124
البريد الإلكتروني: perimjournal@gmail.com
الموقع الإلكتروني:
perimjournal.com - perimjournal.net

“الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر
كاتبها لا عن سياسة
مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات”

حقوق الطبع محفوظة



@Perimjournal

للإعلان في مجلة بريم

كن حيث يُصنع التأثير

تسرّ مجلة بريم، المجلة الفصلية المتخصصة في قضايا البحر الأحمر والأمن الإقليمي، أن تفتح أبوابها أمام المؤسسات والشركات والجهات الفاعلة للإعلان ضمن صفحاتها المرموقة

إن إعلانك في "بريم" ليس مجرد مساحة دعائية، بل هو حضور استراتيجي في منصة نخوية تُقرأ من قبل صانعي القرار، الباحثين، الصحفيين، والمهتمين بالشأن السياسي والاقتصادي والأمني في المنطقة

لماذا تعلن في "بريم"؟

- توزيع إقليمي ودولي يضمن وصول إعلانك للفئات المؤثرة.
- محتوى تحليلي متخصص يعزز من مصداقية الإعلان.
- تصميم احترافي يُبرز علامتك التجارية بأفضل صورة.
- حضور ضمن عدد يُناقش قضايا الساعة: "التحريب، النفوذ الإقليمي، الأمن البحري"

كن شريكاً في المعرفة والتأثير. واحجز مساحتك الآن.

للتواصل والاستفسار:

perimjournal@gmail.com

00967777491124

تابعنا: perimjournal.com – perimjournal.net

شروط وضوابط النشر

- تُرسل النسخة إلى بريد المجلة الإلكتروني:
perimjournal@gmail.com

- يجب أن تتضمن الرسالة البيانات التالية:

- عنوان البحث

- اسم الباحث/الباحثين

- الرتبة العلمية والوظيفة الحالية

- رقم الهاتف والبريد الإلكتروني

7. الملخص والمستخلص:

- يُرفق بالبحث ملخصان (بالعربية) لا يزيد كلٌّ منهما عن (100) كلمة، ويتضمّنان:

- موضوع البحث

- الأهداف

- المنهج

- أبرز النتائج والتوصيات

- كلمات مفتاحية (لا تزيد عن خمس كلمات)

8. توثيق المراجع:

- يجب ترتيب المراجع حسب تسلسل ورودها في متن البحث.

9. مسؤولية المحتوى:

- الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن أصحابها فقط، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة.

10. لغة النشر:

- تقبل المجلة البحوث باللغتين: العربية أو الإنجليزية.

1. أصالة البحث:

يجب أن يكون البحث جديدًا وأصيلًا، ولم يسبق نشره في أي وسيلة من وسائل النشر، سواء الورقية أو الإلكترونية.

2. القيمة العلمية:

يشترط أن يُمثل البحث إضافة علمية واضحة، سواء كانت نظرية أو تطبيقية.

3. حجم البحث وإعداد الصفحات:

- ألا يتجاوز البحث (20) صفحة بقياس (B5).

- يجب ترك هامش لا يقل عن (3 سم) من جميع جوانب الصفحة.

4. تحكيم البحوث:

- تخضع جميع البحوث المقدمة للتحكيم العلمي.

- يُقبل البحث للنشر في حال اتفق اثنان من المحكمين على صلاحيته، بعد إجراء التعديلات المطلوبة.

5. محتوى الصفحة الأولى:

- تتضمن الصفحة الأولى: عنوان البحث، اسم الباحث/الباحثين، وملخصًا لا يتجاوز (100) كلمة.

6. طريقة التقديم:

- يُقدّم البحث بنسخة إلكترونية بصيغة (Word).



في كل مرة نحاول فيها قراءة ما يحدث حولنا، نكتشف أن الصورة ليست كما تبدو من الوهلة الأولى. الأمور لا تتغير دفعة واحدة، بل تتبدل بهدوء، في التفاصيل الصغيرة، في طريقة عيش الناس، وفي طبيعة علاقاتهم، وحتى في نظرتهم للمستقبل

العدد الرابع والعشرون من مجلة بريم يأتي من هذا المكان تحديداً: من محاولة فهم ما يحدث داخل هذه التفاصيل، وليس فقط على سطح الأحداث

في هذا العدد، لا نتحدث عن قضية واحدة، بل عن خيط مشترك يمر عبر كل المواد: الضغط. ضغط اقتصادي يتزايد، وضغط اجتماعي يتراكم، وضغط أمني يعيد تشكيل المشهد بشكل تدريجي. هذه الضغوط لا تبقى في حدودها، بل تنتقل من مستوى إلى آخر، حتى تصل في النهاية إلى حياة الناس اليومية

في الدراسة الاجتماعية، تظهر الأسرة الجنوبية كمرآة واضحة لهذا التحول. لم تعد الضغوط مجرد أرقام عن غلاء أو تراجع دخل، بل أصبحت جزءاً من الحياة داخل المنزل: في الخلافات، في تغير الأدوار، وفي الطريقة التي تحاول بها الأسر التكيف مع واقع لم تعد تملك السيطرة عليه بالكامل

وفي الجانب الأمني، تكشف مادة مكافحة المخدرات عن وجه آخر للقصة. هناك محاولة واضحة لإعادة ترتيب أدوات المواجهة، والانتقال من رد الفعل إلى عمل أكثر تنظيماً. ليست معركة سهلة، لكنها تعكس أن المشهد لا يسير في اتجاه واحد فقط

أما في التحليلات الاقتصادية والسياسية، فالصورة تتسع أكثر. ما يبدو كأزمات منفصلة، يتضح أنه جزء من سياق أكبر، تتداخل فيه العوامل المحلية مع الإقليمية، وتنعكس نتائجه على الأرض بشكل مباشر

ما يجمع كل ذلك ليس فقط الموضوعات، بل الإحساس العام بأن المجتمع يعيش حالة من التوازن الهش. لا هو مستقر بالكامل، ولا هو منهيار. بل في منطقة وسطى، يحاول فيها أن يتكيف، ويعيد ترتيب نفسه، ويبحث عن شكل جديد للاستمرار

ربما لا تقدم هذه المواد إجابات نهائية، لكنها تضع يدها على شيء مهم: أن ما يحدث الآن ليس عابراً، بل مرحلة تتشكل فيها ملامح مختلفة، ببطء، لكن بثبات

في بريم، نحاول أن نقترب من هذه المرحلة كما هي، دون مبالغة، ودون تبسيط. فقط أن نقرأها، ونفهمها، ونضعها أمام القارئ كما تبدو في الواقع

السعودية: من التحالف إلى كسر التوازن.. قراءة في تحول الرياض في الجنوب تحليل سياسي -عسكري لأحداث حضرموت والضالع وتداعياتها على تراجع الدور الجنوبي

□ رصد وتحليل: د. سالم الحنشي

رئيس تحرير مجلة بريم الصادرة عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، أستاذ مشارك في جامعة عدن

الملخص

تتناول هذه الدراسة التحول في طبيعة الدور السعودي في الجنوب اليمني، من إطار التحالف القائم على مواجهة الحوثيين إلى نمط أكثر تعقيداً يقوم على إعادة ضبط الفاعلين المحليين وإعادة تشكيل التوازنات داخل البيئة الجنوبية. وتنطلق الدراسة من تحليل الضربات الجوية التي استهدفت القوات الحكومية الجنوبية في حضرموت، وما تبعها من قصف لمحافظة الضالع، في سياق متزامن مع تحركات سياسية تمثلت في الدعوة إلى حوار جنوبي برعاية الرياض وتخلص الدراسة إلى أن هذا التزامن بين التصعيد العسكري والمسار السياسي يعكس انتقالاً في المقاربة السعودية من إدارة الصراع إلى إدارة الفاعلين، بما أدى إلى إضعاف موقع القوى الجنوبية كفاعل رئيس، وإعادة تعريف موقعها ضمن معادلة إقليمية أكثر تعقيداً

كما تشير إلى أن استخدام القوة الجوية كأداة ضغط سياسي، دون وجود استراتيجية متكاملة لإدارة ما بعد الضربات، أسهم في إحداث اختلالات أمنية واجتماعية، وخلق حالة من التوتر وعدم الاستقرار، في حين أن الدعوة إلى الحوار، رغم ما تحمله من بعد سياسي، تظل جزءاً من آلية لإعادة ترتيب المشهد، أكثر من كونها مساراً لحل جذري للأزمة

وفي المحصلة، ترى الدراسة أن الجنوب دخل مرحلة جديدة تتسم بإعادة تشكيل عميقة لموازن القوة، حيث لم يعد التحدي مقتصرًا على مواجهة الخصوم التقليديين، بل امتد ليشمل التعامل مع تحولات في طبيعة العلاقة مع الحلفاء أنفسهم

كلمات مفتاحية: الجنوب اليمني - السعودية - إدارة الفاعلين - القوة الجوية - حضرموت - الضالع - الحوار الجنوبي.



المقدمة

جنوبي برعاية الرياض

هذا التزامن بين التصعيد العسكري والتحرك السياسي يعكس انتقالاً في المقاربة السعودية من نموذج التحالف القائم على الأهداف المشتركة، إلى نموذج أكثر تعقيداً يقوم على إدارة الفاعلين المحليين وضبط توازاناتهم بما يتوافق مع اعتبارات إقليمية أوسع. وفي هذا الإطار، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل هذا التحول من خلال قراءة أبعاده السياسية والعسكرية، واستكشاف تداعياته على موقع الجنوب في المشهدين السياسي والأمني

التمهيد:

لقد قام الحوثيون بانقلاب على الحكومة اليمينية في صنعاء في نهاية

تشير التطورات التي شهدتها محافظتنا حضرموت والضالع مطلع عام 2026م إلى تحول نوعي في طبيعة الدور السعودي في الجنوب، لم يعد يقتصر على إدارة الصراع ضد الحوثيين، بل امتد ليشمل إعادة تشكيل التوازنات داخل البيئة المحلية نفسها. فقد أعقب سيطرة القوات الحكومية الجنوبية على وادي وصحراء حضرموت في ديسمبر 2025م تدخل عسكري جوي واسع النطاق من قبل السعودية، استهدف هذه القوات بشكل مباشر، قبل أن يتوسع لاحقاً ليشمل محافظة الضالع، في سياق متزامن مع تحركات سياسية تمثلت في الدعوة إلى حوار

هذا الحلف إلا السعودية والإمارات العربية المتحدة، التي خرجت هي الأخرى (الإمارات) رغم ما حققته من مكاسب على الأرض، خاصة فيما يتعلق بالحرب على الحوثيين وتحرير كامل المناطق المحررة من الأذرع الإيرانية والتنظيمات المرتبطة بالقاعدة وداعش أجبرت السعودية رئيس مجلس الرئاسة اليمني د. رشاد العليمي، على طلب خروج الإمارات، من ذلك التحالف⁽¹⁾، وبقية (السعودية)، بعد خروج الإمارات قائدة نفسها بعد خروج آخر شريك في التحالف وانتهاء صفته، من منطلق مفهومه اللغوي، إذ الحلف هو العهد بين القوم أو العشائر بأن يكون أمرهم واحداً بالوفاء؛ لتنفيذ هدف أو مهمة ما⁽²⁾، وبعد خروج الإمارات العربية المتحدة لم يتبق إلا السعودية قائدة نفسها كما سلف؛ لتفرض أمر واقع في أراضي الجنوب التي تحررت على اثر تحالفات عسكرية بين المقاومة الجنوبية والقوات المسلحة الإماراتية التي شاركت في تحرير العاصمة عدن منتصف العام 2015م، وصولاً إلى تحرير المكلا من تنظيم القاعدة

عام 2014م، ووضعوا الرئيس _ حينها _ عبدربه منصور هادي تحت الإقامة الجبرية، وأجبر على توقيع ما عُرفَ حينها باتفاق «السلم والشراكة» معهم، بحضور المبعوث الأممي حينها جمال بن عمر، ثم حاولوا التقدّم باتجاه الجنوب لتجديد الاجتياح العسكري الشهير الذي كان في 1994م من قبل نظام صنعاء بقيادة الرئيس علي عبدالله صالح حينئذ...، ثم تمكّن الرئيس عبدربه منصور هادي من الخروج من الإقامة الجبرية وذهب إلى عدن، وأعلنها (عدن) عاصمة مؤقتة للبلاد، إلا أن الحوثيين تتبعوه إلى المعاشيق (مقرّ إقامته في عدن) وحاولوا استهدافه بالطيران الحربي، فخرج برّاً إلى سلطنة عُمان، وكان قد طلب من الدول العربية _ كما قال لاحقاً _ التدخل لإنهاء الانقلاب الحوثي في اليمن وتحرير العاصمة صنعاء، فتم تشكيل تحالف مكون من عدة دول عربية وإسلامية للقضاء على ذلك الانقلاب إلا أنّ ذلك التحالف قد تعرّض لانتكاسات متتالية، أدّت إلى انسحاب أكثر أعضائه ولم يتبق في الأخير ضمن

(1) أعلنت الإمارات في 30 / 12 / 2025م، بعد ذلك الطلب، إنهاء ما تبقى من قواتها في اليمن وانسحابها فوراً، وأعلنت في يوم الجمعة تاريخ 3 / 1 / 2026م استكمال عودة جميع عناصر قواتها من اليمن، بعد أن كانت قد أنهت وجودها العسكري في اليمن عام 2019م، كما جاء في خضم تلك البيانات، ولم يبق لها إلا تواجد محدود جداً.

(2) ينظر: لسان العرب، لابن منظور، والقاموس المحيط، للفيروزآبادي، مادة (حلف)

وهو ما تحقق لهم بتدخل التحالف العربي الذي قيل بأنه جاء بطلب من الرئيس عبدربه منصور هادي _ كما سبق الإشارة _ في 2015م لدعم الشرعية اليمنية، للقضاء على الانقلاب الحوثي، واستطاع أبناء الجنوب العربي بما قدموه من تضحيات جسيمة خلال مدة وجيزة أن يحرروا معظم أراضيهم، ولم يتبق منها إلا المنطقة العسكرية الأولى في حضرموت والمهرة ومكيراس في محافظة أبين، وكانت هذا المنطقة العسكرية الأولى في صحراء ووادي حضرموت فضلاً عن المهرة تربض على ثروات هائلة في باطن تلك الأرض..

وجرت عدة مواقف وأحداث أدت إلى تشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي بتفويض شعبي، إذ جاء تشكيله في 11 / 5 / 2027م بعدما عُرف بإعلان عدن التاريخي في 4 / 5 / 2017م⁽⁵⁾، واستطاع المجلس الانتقالي الجنوبي عبر دعم حقيقي ومواقف صادقة من قبل الإمارات العربية المتحدة أن يأسس عدة تشكيلات عسكرية جنوبية بعد

الإرهابي، وكان الجنوب على وشك إعلان قيام دولته، غير ان السعودية رأت في ذلك تهديدا لاتفاق ابرم مع ايران في مارس/ اذار 2023م، كان يجري استكماله بتوقيع اتفاق مع الاذرع الإيرانية جماعة الحوثيين.

الجنوب الذي كان تعرّض من قبل نظام صنعاء إلى احتلال عسكري في 7 / 1994م شهد نضالاً على مستويات متعددة منذ ذلك اليوم، إذ لم يرضخ ولم يستكن فظل بين حين وآخر يحاول أن يقاوم ترسانة ذلك النظام العسكري حيناً بالكلمة وحيناً بالمظاهرات السلمية⁽³⁾ وحيناً بالعصيان المدني وحيناً آخر بالسلاح، وتشكّلت منذ ذلك الوقت عدة كيانات⁽⁴⁾ تحاول أن تنهض بثورة حقيقة أمام ذلك النظام وطرده من البلاد، فاستمرت إلى أن أُعلن الحراك السلمي في 7 / 7 / 2007م، فقامت ثورة سلمية سقط خلالها مئات الضحايا الذين كانوا يتصدّون لتشكيلات النظام اليمني، فكانت أرض الجنوب مهياًة للانتفاض ضد هؤلاء وطردهم منها بأدنى مساعدة،

(3) أول مظاهرة سلمية مناوئة للاحتلال اليمني خرج بها أبناء الجنوب العربي في حضرموت 1998م قتل فيها بجسر بلقيس بارقاش وبن همام...

(4) من هذه الكيانات: تيار إصلاح الوحدة، وحتم، وموج، وجمعية المتقاعدين العسكريين التي كانت أبرز المتزعمين لتفجير الحراك السلمي بمظاهرة في ساحة العروض في 7 / 7 / 2007م، والمجلس الوطني، ومجلس الحراك الثوري...

(5) شهدت العاصمة عدن بهذا اليوم مظاهرة مليونية حاشدة، أعلن فيها أبناء شعب الجنوب العربي المحتشدون بالساحة تفويض القائد عيدروس بن قاسم الزبيدي، قائداً لتحرير البلاد، واستعادة الدولة والهوية، وفي 11 / 5 / 2017م تم إعلان تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي.



وقد ظل المجلس الانتقالي الجنوبي يطالب بإخراج القوات المتواجدة في وادي وصحراء حضرموت؛ لأنها تتبع ما تسمى بالشرعية اليمنية، وهي آخر ما تبقى من قوة⁽⁶⁾ كانت شريكة نظام صنعاء في احتلال الجنوب عسكرياً عام 1994م، وقد تم الاتفاق في الرياض على أن تخرج تلك القوات لتتقدم باتجاه تحرير صنعاء، إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث، وظل المجلس يتحين الفرصة إلى أن سنحت للقوات الحكومية الجنوبية في مطلع شهر ديسمبر 2025م ببسط سيطرتهم على تلك المنطقة، وبعد أن تم طرد تلك القوات من وادي وصحراء حضرموت والمهرة خرج أبناء شعب الجنوب

صدور قرارات جمهورية بتشكيلها، ثم جرت عدة مواقف وأحداث بين المجلس الانتقالي الجنوبي وما يسمى بالشرعية اليمنية، أدت إلى تدخل السعودية بينهما، فأنتج ذلك التدخل ما عُرف باتفاق الرياض، الذي دخل المجلس الانتقالي الجنوبي فيه بشراكة مع تلك الحكومة، فمُنح المجلس بعض الحقائب الوزارية، كوزارة الخدمة المدنية والتأمينات التي تقلدها د. عبدالناصر الوالي، ووزارة النقل التي تقلدها د. عبدالسلام حميد، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي تقلدها د. محمد سعيد الزعوري، ووزارة الزراعة والثروة السمكية التي تقلدها اللواء سالم السقطري..

(6) هذه ظاهرها قوات تتبع نظام احتلال صنعاء للجنوب في 1994م، وهي في الحقيقة أصبحت قوات تتبع النافذين والفاستدين من عصابات النظام لاسيما النافذين من نظام حكم النظام السابق، وبعض التنظيمات الإرهابية التي شكلها ذلك النظام بنفسه لعدة مآرب في فترات سابقة

مع المقاومة الحكومية الجنوبية ضمن شراكة في تشكيل حكومة للبلاد بغرض القضاء على الحوثيين وتحرير صنعاء لم يرق لها ذلك التحرير لتك الأراضي؛ لما يشكله خروج تلك القوات من خطر كبير وضمور للانقلابيين الحوثيين وانكماشهم في دائرة ضيقة، فضلاً عن فقد رموز ذلك النظام عائدات تلك الثروات المنهوبة، فاعتزمت على ذلك، وهي التي سبق لها أن أوقفت تلك القوات (القوات الحكومية الجنوبية) في مرحلة سابقة على مشارف ميناء الحديدة _ بتوقيع ما عُرف باتفاق استوكهولم _ وعملت على سحبها إلى الساحل الغربي في المخا وحيس، وهذه المرة رفضت ذلك التحرير لوادي وصحراء حضرموت وعدته انقلاباً على الشراكة التي أدخلها فيه التحالف العربي وجلبها من فنادق الرياض وتركيا؛ لتدخل مع المجلس الانتقالي الجنوبي ذات الحاضنة الشعبية، وتعود إلى عدن بغرض تحرير صنعاء.. فذهب رئيس المجلس الرئاسي د. رشاد العليمي إلى السعودية⁽⁸⁾، بعد تحرير القوات

العربي يحتفلون ويؤيدون خطوات القوات الحكومية الجنوبية، واعتصموا في مدن المحافظات، يطالبون المفوض الرئيس عيروس بن قاسم الزبيدي بإعلان دولة الجنوب العربي.. وقد كان الاعتقاد السابق أن رموز نظام صنعاء السابق يحتفظون بتلك القوات لنهب ثروات تلك الأرض وخيراتها الوفيرة، لكن اتضح بعد عام 2015م أن تلك المنطقة لم يكن الهدف من الاحتفاظ بها هو نهب ثروات تلك الأراضي فحسب بل كانت تلك الأراضي تشكل خط إمداد للانقلاب الحوثيين واتصال أرضي مباشر مع الداعم الرئيس لهم (إيران) عبر الأراضي العمانية⁽⁷⁾ ذات التخادم الواضح مع إيران والحوثيين منذ بداية الانقلاب الحوثيين في صنعاء، فضلاً عن كونها بيئة لرعاية وتدريب التنظيمات الإرهابية التي كانت أداة النظام اليمني والتي استعملها لمحاولة إرباك الجنوبيين من ناحية والقضاء عليهم لمطابتهم باستعادة الدولة والهوية من ناحية أخرى، إلا أن ما تسمى بالشرعية التي أدخلها التحالف

(7) تُعرف عُمان بأنها أباضية، تخالف أهل السنة في كل شيء، وهي أقرب إلى نهج الشيعة، وتقرب من توجهات إيران وأذرعها في المنطقة؛ لذلك كانت الدولة الخليجية إن لم تكن العربية الوحيدة التي لم تشترك في ذلك التحالف الذي أعلن عنه ضد الانقلابيين الحوثيين في صنعاء مع بدايات عام 2015م

(8) المجلس الرئاسي كان إحدى نتائج اتفاق الرياض بعد إجبار الرئيس عبدربه منصور هادي _ المنتخَب في اليمن من غير انتخابه في الجنوب العربي _ على نقل الصلاحيات إليه، وقد تشكل من الرئيس د. رشاد العليمي (اليمن)، ونوابه: سلطان العرادة وعثمان مجلي وطارق محمد صالح (هؤلاء من اليمن)، وعيروس الزبيدي وأبو زرة المحرمي وفرج الجسني وعبدالله العليمي (هؤلاء من الجنوب العربي)، وكان ضمن شروط تشكيل هذا المجلس أن تكون قراراته توافقية بين الأعضاء جميعهم



القوات الحكومية الجنوبية التي كانت السند الحقيقي لها في حربها ضد أذرع إيران في المنطقة، بالحرب على الحوثي، ففي يوم الجمعة الموافق 2 يناير 2026م قصف سلاح الجو الملكي في السعودية القوات الحكومية الجنوبية في وادي وصحراء حضرموت، بعد أن دخلت تلك القوات إليها قبل حوالي شهر، في تاريخ 3 ديسمبر 2025م؛ وطردت منها آخر ما تبقى من قوات النظام اليمني في ذلك المكان، تلك القوات التي أصبحت في حقيقتها تابعة لإخوان المسلمين والتي تضم في داخلها وتدافع في الوقت نفسه عن التنظيمات الإرهابية التي يتم رعايتها وتدريبها في تلك البيئة التي كانت تسيطر على ما يسمى

الجنوبية للمنطقة العسكرية الأولى في صحراء ووادي حضرموت، وطلب منها التدخل للقضاء على القوات الحكومية الجنوبية بإخراجها من وادي وصحراء حضرموت بشكل خاص، وإزاحتها عن المشهد في الجنوب العربي بشكل عام... فكان القصف لها في صحراء ووادي حضرموت من قبل سلاح الجو الملكي للمملكة العربية السعودية، ثم في محافظة الضالع، ويمكن تبين مجريات تلك الأحداث بصورة أوسع من خلال المحاور الآتية

المحور الأول: قصف القوات الحكومية الجنوبية في وادي حضرموت
 _ البنية السياسية والعسكرية للحدث
 قصفت السعودية حلفائها المحليين في صد المشروع الإيراني في الجزيرة العربية،

ضمن إطار العمليات التكتيكية المحدودة، بل ينبغي قراءته في سياق إعادة الهيمنة الخارجية، التي يقول الجنوبيون إن الرياض تسعى للوصول إلى بحر العرب من بوابة السيطرة على حضرموت والمهرة

ويشير هذا التحول إلى انتقال واضح من إدارة الصراع إلى إدارة الفاعلين داخل الصراع نفسه، وهذا هو جوهر التحول، وهو ما يعكس بوضوح أن طبيعة التهديد لمستقبل تطلعات الجنوبيين في استعادة دولتهم لم يُعد من قبل اليمن الذي احتل بلدهم في 1994م، بل أصبح من قبل حلفاء دوليين يتفقون مع النظام اليمني في إبعاد الجنوبيين عن تحقيق أهدافهم وتطلعاتهم الوطنية؛ لمطامح في أرضهم وثوراتهم لا تقل عن تلك الأطماع النظام اليمني الذي أصبح اليوم تحت هيمنة أذرع إيران

_ ديناميات استخدام القوة الجوية وحدوده

يظهر القصف الذي تم تنفيذه من قبل القوات الجوية الملكية السعودية على القوات الحكومية الجنوبية في حضرموت اعتماداً واضحاً على مبدأ "الحسم السريع" عبر الكثافة النيرانية،

بالمنطقة العسكرية الأولى، وتشكل خط إمداد للحوثي من سلطنة عُمان عبر المهرة وصحراء ووادي حضرموت ومأرب حتى صنعاء، فتزوده بالأموال والأسلحة وتنقل الخبراء الإيرانيين عبر ذلك الخط، وقد تركز أعنف هذا القصف من قبل سلاح الجو الملكي السعودي للقوات الحكومية الجنوبية في الخشعة، وتتالي ذلك القصف لكل القوات الحكومية الجنوبية أينما تواجدت في حضرموت، وتقول بعض الروايات الشفوية لبعض الناجين أن ذلك القصف كان مكثفًا بوقت واحد وقصير جدًا، وتقول بعض الإحصائيات بأنّها بلغت أكثر من 500 غارة⁽⁹⁾.

«لم تكن الضربات الجوية التي استهدفت القوات الجنوبية في حضرموت مجرد عملية عسكرية عابرة، بل كشفت عن تحول واضح في طبيعة الصراع نفسه. فالمسألة لم تعد مواجهة خصم محدد، بقدر ما أصبحت إعادة ترتيب للمشهد بكل أطرافه.»

وتدخل القوات الجوية الملكية السعودية بهذا الشكل الكثيف من القصف في مواجهة طرف يفتقر إلى وسائل الدفاع الجوي لا يمكن فهمه

(9) مجلة بريم جمعت معلومات من مصادر متعددة في وادي وصحراء حضرموت حول كثافة النيران السعودية تجاه القوات الجنوبية في بداية

العربية السعودية

_ مجريات أحداث ذلك القصف

لقد جاء ذلك القصف، كما سبق الإشارة، بعد خروج رئيس المجلس الرئاسي د. رشاد العليمي من عدن إلى السعودية، وقيامه بعقد اجتماع في الرياض مساء يوم الجمعة 26 ديسمبر 2025م، مع بعض القيادات فيما اسماه بالاجتماع الطارئ لمجلس الدفاع الوطني، وجاء بعد هذا الاجتماع الذي وصف تحركات القوات الحكومية الجنوبية بالتمرد والانقلاب على اتفاق الرياض، تدخل السعودية لقصف القوات الحكومية الجنوبية، فكان ذلك الاجتماع بمثابة التشريع أو الحجة التي تتكأ عليها قوات السعودية في قصف الحلفاء المحليين في محاربة أذرع إيران في المنطقة... إذ بعد ذلك الاجتماع في الرياض وجّه الطلب إلى السعودية، للتعامل مع القوات الحكومية الجنوبية وإخراجها من حضرموت خاصة وإعادة ترتيب وضعها بما يتناقض مع العقيدة التي تقاتل من أجلها بشكل عام، فضلاً عن طلب خروم الإمارات العربية المتحدة من التحالف العربي الذي يعتبر منتهياً بعزل الرئيس عبدربه منصور هادي في السابع من ابريل

وهو مبدأ يرتكز على إحداث صدمة ميدانية تؤدي إلى تفكيك قدرة الطرف المستهدف على الصمود أو إعادة التوضع، ورغم فعالية هذا القصف في تحقيق نتائج آنية، إلا أنه يحمل في طياته إشكالات عميقة تتعلق بالاستدامة والآثار اللاحقة والقوة الجوية، بطبيعتها، أداة قادرة على التدمير لكنها عاجزة عن الإمساك بالأرض، وعندما تستخدم معزل عن خطة متكاملة لإدارة ما بعد الضربة، فإنها ستخلق فراغاً لا يقل خطورة عن التهديد الذي استهدفته، وهذا ما يجعلها غير كافية وحدها لحسم الصراع

كما أن الإفراط في استخدام القوة ضد هدف منخفض القدرة الدفاعية يثير تساؤلات حول مبدأ التناسب، ليس من زاوية قانونية فحسب، بل أيضاً من زاوية استراتيجية، إذ إن الاستخدام غير المتكافئ للقوة قد يؤدي إلى نتائج عكسية، تتمثل في خلق حالة من السخط، وتعزيز روايات المظلومية، وإضعاف شرعية الفاعل الذي استخدم هذه القوة، وهو ما يلاحظ بوضوح داخل أراضي الجنوب العربي كما سلف الإشارة، بعد ذلك القصف الذي نفذه طيران سلاح الجو الملكي للمملكة

بشكل عام، حيث تراجعت القدرة على الضبط والسيطرة، وبرزت مؤشرات على انفلات أمني في عدد من المناطق، ولم يكن هذا التطور مفاجئاً، بل يتسق مع ما تشير إليه الأدبيات الأمنية حول العلاقة بين التدخلات العسكرية المفاجئة وانهيار التوازنات المحلية

ففي البيئات الهشة، يعتمد الاستقرار النسبي على توازن دقيق بين القوى المحلية، وأي كسر مفاجئ لهذا التوازن يؤدي إلى سلسلة من التفاعلات غير المنضبطة، وقد تجلّى ذلك في انتشار أنماط من السلوكيات المرتبطة بحالات الفراغ الأمني، مثل النهب والتقطعات، والاختطافات، والاعتداءات على الممتلكات العامة والخاصة، وتراجع حضور المؤسسات الرسمية

ويكتسب هذا البُعد أهمية إضافية في حضرموت، نظراً لطبيعتها الاجتماعية المركبة، التي تقوم على تداخل القبيلة مع السلطة، وعلى شبكة من العلاقات التي يصعب إخضاعها لسيطرة مركزية صارمة دون توافق محلي، وعليه، فإن أي تدخل لا يراعي هذه الخصوصية يكون عرضة لإنتاج نتائج عكسية، يكشف عنها الاحتقان الموجود في الشارع الحضرمي، وعدم تقبله لنتيجة الأمر الواقع لما بعد ذلك القصف

نيسان العام 2022م وقد قصفت السعودية بعض الآليات التي كانت في ميناء المكلا وكانت في طريق شحنها وعدوتها إلى الإمارات بعد طلب خروجها من التحالف وموافقتها على ذلك، كما جاء في بيان لها

_ نتائج ذلك القصف

لقد نتج عن قصف القوات الجوية الملكية السعودية للقوات الحكومية الجنوبية في صحراء ووادي حضرموت سقوط العديد من الشهداء، ثم أسر عدد آخر منهم من قبل تلك القوات اليمنية القادمة من مأرب والجوف بعد أن قصف الطيران السعودي القوات وآليات والأسلحة الجنوبية في وادي وصحراء حضرموت، فنتج عن تلك الموقعة التي افتتحت بها المملكة العام الميلادي الجديد 2026م، عدة مخلفات وردود أفعال واسعة» _ إعادة تشكيل المجال الأمني في حضرموت خاصة والجنوب عامة

لقد أدّى قصف السعودية في صحراء ووادي حضرموت فضلاً عن ضربات محدودة في ساحلها، للقوات المسلحة الجنوبية إلى إحداث خلل واضح في البنية الأمنية في وادي وصحراء حضرموت بشكل خاص وفي حضرموت

وهذا الاختلال لا يقتصر على حضرموت بل يلاحظ في أماكن عدة من محافظات الجنوب، التي خرجت فيها مظاهرات تعبر عن رفضها لفرض الأمر الواقع بعد ذلك التدخل الفج من قبل السعودية، بعد انتهاء التحالف العربي بصيغته المعروفة وأهدافه المعلنة التي لم يستطع أن يحققها، وقوبلت تلك المظاهرات بإطلاق الرصاص من قبل بعض القوات التي تدير المشهد في تلك الأماكن، وتستلم تعليماتها من قبل سلطات الأمر الواقع، كالحاكم العسكري السعودي المتقاعد في عدن

المستشار فلاح الشهراني، وهو ما أدى إلى سقوط شهداء وجرحى في تلك المظاهرات السلمية في شبوة وعدن أمام بوابة قصر معاشيق في الليلة الثانية من شهر رمضان المبارك 1447هـ

المحور الثاني: القصف العسكري في محافظة الضالع: تحليل سياسي وقانوني وعسكري

شنت السعودية في صباح يوم الأربعاء الموافق 7 يناير 2026م، سلسلة غارات جوية مكثفة على محافظة الضالع، تجاوز عدد تلك الضربات الجوية

لقد تزامن هذا التصعيد العسكري مع توترات سياسية متصاعدة بين الطرفين، خاصة بعد أن طُلب من قيادة المجلس الانتقالي، وعلى رأسها الرئيس عيدروس بن قاسم الزبيدي، التوجه إلى الرياض لتوقيع ترتيبات سياسية وأمنية لم تحظ بقبول كامل من قبل رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، وربما استشعر الرئيس عيدروس بن قاسم الزبيدي بأن السعودية قد تقوم باحتجازه أو تصفيته⁽¹⁰⁾، ويبدو أن رفض تلك الترتيبات، أو التحفظ عليها، قد فُسر من قبل الجانب السعودي بوصفه

(10) وهو ما حصل لوفد المجلس الانتقالي الجنوبي الذي ذهب إلى الرياض في ذلك اليوم، إذ نحن اليوم في أواخر شهر رمضان المبارك 1447هـ منتصف شهر مارس 2026م، والوفد ما زال محتجزاً في الرياض



ذات طابع تكتيكي، بل حمل في طياته رسائل سياسية واضحة، مفادها إعادة فرض النفوذ والتأكيد على القدرة على التحكم في مجريات الأحداث. وقد اتّسمت الضربات الجوية بشمولها، لكل ما يتواجد في المنطقة، وهو ما أدّى إلى سقوط ضحايا مدنيين، بينهم نساء وأطفال لم يقتصر القصف على مواقع عسكرية، بل طال منازل ومساكن جبلية مأهولة، فهدمت منازل فوق ساكنيها وقتلت أسر بأكملها، كأسرة آل المشرقي التي يقال بأنه تم قتلها بهدم المنزل على رؤوس ساكنيه، وهو ما يقول جنوبيون إن السعودية كانت تريد استهداف شخص عيدروس الزبيدي، مما أدّى إلى سقوط ضحايا مدنيين

خروجًا عن الإطار المتوقع من الشراكة، الأمر الذي أفضى على المشهد طابعًا تصعيديًا، وتشير المعطيات إلى أن القائد عيدروس بن قاسم الزبيدي غير مسار تحركاته بصورة مفاجئة في المطار منتصف ليل الثلاثاء 6 / 1 / 2026م، بعد أن أوهم المملكة بذهابه على رأس الوفد إلى الرياض، في خطوة عكست حالة من القلق أو عدم الثقة، وهو ما فهم على أنه تحدٍ مباشر، أسهم في تسريع اتخاذ قرار الرد العسكري الذي كان غرضه الأساس استهداف شخص الرئيس عيدروس نفسه، بقصف محافظة الضالع ولم يكن قصف السعودية لمحافظة الضالع مجرد عملية عسكرية تقليدية تستهدف أهدافًا محددة

القوات الحكومية الجنوبية لم يكن بالضرورة مؤشراً على ضعف الإرادة، بقدر ما كان استجابة واقعية لظروف ميدانية غير متوازنة، فرضتها طبيعة القوة المستخدمة من قبل السعودية وحجمها

يمكن قراءة هذا الحدث بوصفه جزءاً من مسار أوسع تسعى من خلاله الرياض إلى إعادة ترتيب أولوياتها في المنطقة، بحيث لا يقتصر دورها على مواجهة الخصوم التقليديين، الانقلابيين الحوثيين، بل يمتد إلى إدارة العلاقة مع الحلفاء المحليين في مواجهة ذلك العدو، القوات الحكومية الجنوبية، وضبط سلوكهم بما يتوافق مع رؤيتها الاستراتيجية. ويعكس ذلك انتقالاً من نموذج التحالف القائم على الأهداف المشتركة، إلى نموذج أكثر مركزية، تُمارس فيه الدولة الأقوى دوراً توجيهياً يتجاوز حدود التنسيق إلى حدود التحكم فيمن يقاتل إلى جانبها ذلك العدو⁽¹¹⁾ الأساس الذي كانت الأهداف المعلنة للتحالف عند تأسيسه في 2015م إلى القضاء عليه

كما أن تزامن العمليات العسكرية مع حملات إعلامية مكثفة يوضح أن الأمر لم يكن عفويًا أو محدودًا، بل

بينهم نساء وأطفال، فضلاً عن تدمير المنشآت السكنية والبنية التحتية المدنية

هذا النمط من الاستهداف يعكس تحولاً في طبيعة العمليات العسكرية التي تقوم بها السعودية داخل أراضى الجنوب، من مجرد أدوات لتحقيق أهداف ميدانية محدودة، إلى وسائل ضغط سياسي ونفسي تُستخدم لإعادة تشكيل البيئة الداخلية وفق ما يتوافق مع توجهاتها التي تخدم مصالحها الخاصة، والتأثير على مواقف الفاعلين المحليين في الجنوب، فالتفوق الجوي الذي تمتلكه المملكة، واعتمادها على طائرات متطورة وقدرات استهداف دقيقة، منحها القدرة على فرض معادلة غير متكافئة، حيث وجدت القوات المحلية نفسها عاجزة عن الرد أو المواجهة، نظراً لافتقارها إلى وسائل الدفاع الجوي الكافية

وقد أدى هذا الاختلال في ميزان القوة إلى اعتماد القوات الجنوبية على استراتيجيات دفاعية تقوم على تقليل الانكشاف، والانسحاب من المواقع المفتوحة، مع محاولة الحفاظ على الحد الأدنى من التماسك العسكري، غير أن هذا التراجع التكتيكي من قبل

(11) السعودية اطلقت تحالفا عسكريا لمحاربة الحوثيين بوصفهم عدو مفترض قبل ان تعيد التحالف معهم بعد اتفاق مع ايران

أن الاعتماد على ذرائع غير مثبتة بشكل كافٍ، مثل استهداف شحنات أسلحة مزعومة، دون تقديم أدلة شفافة، يضعف الموقف القانوني، ويعزز الشكوك حول الطبيعة الحقيقية للعملية

وعلاوة على ذلك، فإن استهداف بنى تحتية مدنية، وتدمير منازل فوق ساكنيها، يؤدي إلى آثار إنسانية عميقة، تتجاوز الخسائر المباشرة إلى تداعيات طويلة الأمد، تشمل النزوح، وفقدان مصادر الرزق، وتفكك الروابط الاجتماعية، وقد أسهم ذلك في خلق حالة من الخوف والقلق داخل المجتمع المحلي، وهو ما يمكن تفسيره أيضًا في إطار الحرب النفسية، التي تهدف إلى إضعاف الروح المعنوية، ودفع السكان إلى تبني مواقف أكثر خضوعًا

وقد ظهرت بالفعل مؤشرات على ذلك، من خلال صدور البيانات وردود الأفعال المحلية التي أكدت رفض التدخلات الخارجية، والدعوة إلى الاصطفاف الداخلي، والاستعداد لمواجهة التحديات

ويضع هذا الواقع القيادات المحلية أمام تحديات معقدة، تتطلب الموازنة

جاء ضمن إطار متكامل يجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، فقد جرى تقديم القصف على أنه إجراء وقائي يهدف إلى حماية الأمن القومي للسعودية، في حين أن النتائج على الأرض، وطبيعة الأهداف التي تم استهدافها، تثير تساؤلات جدية حول مدى دقة هذا الطرح، ومدى اتساقه مع الواقع الفعلي

أما من الناحية القانونية، فإن استهداف مناطق مأهولة بالسكان، وسقوط ضحايا مدنيين، يثير إشكاليات خطيرة في إطار القانون الدولي الإنساني، الذي يقوم على مبادئ أساسية، أبرزها مبدأ التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، ومبدأ التناسب في استخدام القوة، ومبدأ الضرورة العسكرية، وتشير الوقائع إلى أن هذه المبادئ قد تعرّضت لانتهاكات جسيمة، لاسيما في ظل غياب دلائل واضحة على أن جميع الأهداف التي تم قصفها كانت ذات طبيعة عسكرية صرفة

إن استخدام القوة الجوية بهذا الشكل، دون اتخاذ الاحتياطات الكافية لتجنب الأضرار الجانبية، أو الحد منها، قد يرقى إلى مستوى الانتهاكات الجسيمة التي تستوجب التحقيق والمساءلة، كما

بين الضرورات العسكرية، والحفاظ على الشرعية السياسية، وضمان حماية المدنيين، كما يتطلب الأمر تطوير أدوات العمل السياسي والدبلوماسي، بما يمكن من نقل القضية الجنوبية إلى المحافل الدولية، والسعي للحصول على دعم قانوني وإنساني، يسهم في الحد من الانتهاكات لشعب الجنوب العربي، ويعزز فرص الوصول إلى حلول أكثر توازناً

وفي المجمل العام، فإن القصف الذي تعرضت له محافظة الضالع لا يمكن فهمه بمعزل عن السياق السياسي الأوسع، الذي يشهد تحولات عميقة في طبيعة العلاقات الإقليمية، وأدوار الفاعلين المختلفين، فهو يعكس استخدام القوة العسكرية بوصفها أداة لتحقيق أهداف سياسية، في بيئة تتسم بالتعقيد والتداخل بين المحلي والإقليمي

كما يكشف هذا الحدث عن هشاشة البنى المؤسسية، وضعف القدرة على حماية المدنيين، إذ لا تمتلك تلك القوات ما يمكنها من الدفاع عن نفسها فضلاً عن الدفاع عن المدنيين، مما قد يطالها من قصف من الجو، وهو ما يستدعي إعادة النظر في آليات الحوكمة، وتعزيز قدرات تلك المؤسسات، بما يمكنها من القيام بدورها في حماية المجتمع، وإدارة الأزمات

وتبقى مسألة حماية المدنيين في صلب أي معالجة مستقبلية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، إذ لا يمكن تحقيق استقرار حقيقي دون ضمان أمن السكان، واحترام حقوقهم الأساسية. كما أن تعزيز التماسك الاجتماعي، والحفاظ على وحدة الصف الجنوبي، يمثلان عاملين حاسمين في مواجهة التحديات، والحد من آثار التدخلات الخارجية

إن إدارة هذه الأزمة تتطلب رؤية شاملة، تجمع بين البعد العسكري والسياسي والقانوني، وتستند إلى فهم عميق لطبيعة الصراع، وأبعاده المختلفة، كما تتطلب قدرًا عاليًا من الحكمة والمرونة؛ لتجنب الانزلاق إلى مسارات تزيد من تعقيد الوضع، وتفاقم المعاناة الإنسانية

ويظل مستقبل الجنوب العربي، في ظل هذه المعطيات، مرتبطًا بقدرة مجتمعه على الصمود، ويمدى نجاح قياداته في إدارة الصراع بطريقة تحقق التوازن بين الحفاظ على السيادة، والانفتاح على الحلول السياسية، والاستفادة من الأدوات القانونية والدبلوماسية المتاحة، كما أن الوعي بالمخاطر المرتبطة بالتدخلات الخارجية، والقدرة على

الجنوبي

برزت الدعوة إلى الحوار بوصفها خطوة تحمل في ظاهرها نزعة تهدئة وسعيًا نحو جمع الصف في الجنوب العربي، إلا أن سياقها الزمني والظروف المحيطة بها أضفيا عليها أبعادًا تتجاوز الطابع التصالحي المعلن؛ لتغدو جزءًا من عملية إعادة تموضع سياسي تسعى من خلالها أطراف إقليمية ومحلية إلى إعادة تشكيل مراكز القوة داخل الجنوب، وضبط إيقاع الفاعلين فيه بما يتناسب مع معادلات أوسع ترتبط بمستقبل الصراع في الجنوب واليمن والمنطقة عمومًا

إن إدراج هذا العدد الكبير من المكونات ضمن إطار تفاوضي واحد قد يبدو من حيث الشكل تعبيرًا عن التعددية، لكنه من حيث الجوهر قد يؤدي إلى إضعاف الكتلة السياسية الأكثر تنظيمًا وتأثيرًا، وتعبيرًا عن تطلعات شعب الجنوب العربي، عبر تحويلها من فاعل رئيس إلى طرف ضمن مجموعة متساوية شكليًا، وهو ما ينعكس سلبيًا على قدرتها التفاوضية، ويعيد تعريف موقعها السياسي بطريقة لا تتسق مع حجمها الفعلي على الأرض، وسعيها إلى تحقيق أهداف شعب الجنوب العربي في استعادة الدولة والهوية،

التعامل معها بواقعية، يمثلان عنصرين أساسيين في رسم ملامح المرحلة المقبلة وفي النهاية، فإن ما جرى في الضالع يمثل نموذجًا معقدًا لتداخل العوامل العسكرية والسياسية والقانونية، ويؤكد أن استخدام القوة، مهما بلغ حجمه، لا يمكن أن يكون بديلًا عن الحلول السياسية المستدامة، التي تراعي مصالح جميع الأطراف، وتستند إلى احترام القانون الدولي، وحقوق الإنسان

_ الذاكرة الجماعية في مجتمع الجنوب العربي

لقد كان المجتمع بشكل عام في الجنوب العربي مندهشًا ومصدومًا بما أقدمت عليه السعودية، في الوقت الذي يُعدُّ هو الحليف المحلي على الأرض في مقارعة أذرع إيران في المنطقة، وقد قدّم خيرة شبابه في الدفاع عن الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية من اعتداءات الحوثيين؛ لذلك شهدت مواقع التواصل الاجتماعي سيلاً من المقالات، مما تناول تلك الموقعة وتم نشرها في مواقع التواصل الاجتماعي، فضلًا عن التحركات الشعبية الميدانية المتمثلة في المظاهرات المليونية المناوئة لليهمنة السعودية

المحور الثالث: الدعوة إلى الحوار

الحوار بما قد يترتب عليها من إعادة تعريف لموقعها، أو المقاطعة بما قد يُستثمر ضدها لتصويرها كطرف رافض للحلول السياسية. وقد دفع ذلك إلى تبني مقاربة وسطية تقوم على القبول المبدئي بالحوار، مع محاولة الحفاظ على الثوابت السياسية وعدم التفريط

بالمكتسبات التي تحققت وتكتسب هذه المقاربة بعداً إضافياً عند النظر إليها من زاوية الفكر السياسي والفقهاء الشرعي، حيث يمكن تفسيرها في إطار مبدأ تغليب المصلحة العامة على الاعتبارات الآنية، وقبول الحوار بوصفه أداة لإدارة الصراع وليس بالضرورة لإنهائه بشكل فوري. فالتاريخ السياسي، كما تؤكد التجارب المختلفة، يبين أن الدخول في مسارات تفاوضية في ظل ظروف غير متكافئة لا يعني بالضرورة التنازل، بل قد يكون خطوة تكتيكية تهدف إلى كسب الوقت، وإعادة ترتيب الأوراق، وتقليل الخسائر

كما أن القبول بالحوار في ظل وجود مظالم أو اختلال في موازين القوة يجد له أساساً تشريعياً في القواعد الفقهية العامة التي توازن بين درء المفسد وجلب المصالح، حيث يُنظر إلى تجنب التصعيد العسكري، وحماية الأرواح،

وهو الهدف الذي قدمت في سبيله تضحيات جسيمة وتزداد تعقيدات هذا المشهد بالنظر إلى الجهة الراعية للحوار، إذ إن الرعاية الإقليمية، رغم ما تمنحه من ثقل سياسي وضمانات شكلية، تثير في المقابل تساؤلات حول طبيعة الأجندة التي تحكم هذا المسار، فالدولة الراعية لا تتحرك في العادة بدافع الوساطة المحايدة، بل وفق اعتبارات أمنية واستراتيجية تتعلق بمصالحها المباشرة، الأمر الذي ينعكس على طبيعة القضايا المطروحة للنقاش، وسقف الحلول الممكنة

ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى هذا الحوار بوصفه جزءاً من مقاربة أوسع تهدف إلى احتواء القضية الجنوبية ضمن إطار سياسي لا يسمح لها بالتحول إلى مشروع مستقل مكتمل الأركان، بل يبقيها ضمن معادلة إقليمية معقدة، تُدار فيها التوازنات بعناية، بحيث لا يفضي أي مسار إلى تغييرات جذرية قد تؤثر على بنية النظام الإقليمي القائم

في المقابل، واجهت القوى الجنوبية، وعلى رأسها المجلس الانتقالي، معادلة شديدة الحساسية بين خيارين كلاهما يحمل كلفة سياسية: المشاركة في

أن يتحول إلى عملية شكلية تفضي إلى بيانات عامة لا تحمل مضمونًا حقيقيًا، وتُستخدم لاحقًا بوصفها غطاءً لتجاوز المطالب الأساسية. وثانيها أن يشهد توترات داخلية تؤدي إلى انسحاب بعض الأطراف، مما يعمق الانقسام ويضعف فرص التوافق. أما المسار الثالث، وهو الأقل احتمالًا، فيتمثل في نجاح الأطراف الرئيسة في فرض شروط متوازنة تضمن الاعتراف بالقضية، وتحويل الحوار إلى منصة حقيقية لإنتاج حلول قابلة للتطبيق وبين هذه المسارات، تظل النتيجة النهائية مرهونة بقدرة الأطراف الفاعلة على إدارة التفاوض بوعي سياسي عالٍ، وبمدى استعداد القوى الإقليمية للتعامل مع القضية الجنوبية بوصفها مسألة سياسية ذات جذور تاريخية، وليس مجرد ملف أمني يمكن احتواؤه ضمن ترتيبات مرحلية كما أن تطور الأحداث الميدانية يظل عاملاً حاسمًا في تحديد اتجاهات هذا المسار، إذ إن أي تصعيد عسكري أو إجراءات أحادية قد يقوض الثقة، ويعيد الأمور إلى نقطة الصفر، في حين أن التهدئة وخلق مناخ مناسب قد يفتح المجال أمام تقدم نسبي، حتى

والحفاظ على ما تبقى من مقومات القوة، بوصفها أهدافًا لا تقل أهمية عن تحقيق المكاسب السياسية المباشرة

غير أن هذا المسار لا يخلو من مخاطر، إذ إن أي حوار لا يقوم على أسس واضحة، كأن يكون تحت سقف التحرير والاستقلال واستعادة الدولة والهوية، ولا يعترف بطبيعة القضية محل النقاش التي قدم الشعب في سبيلها تضحيات كبيرة تتمثل في قوافل من الشهداء منذ حرب 1994م، قد يتحول إلى أداة لإعادة إنتاج الأزمة بدلًا من حلها. فإغراق العملية السياسية بتعددية شكلية، وفرض تمثيلات غير متوازنة، قد يؤدي إلى تمييع القضية، وإضعاف الصوت السياسي الموحد، وإطالة أمد الصراع

ومن هنا، فإن تقييم هذا الحوار يرتبط بشكل وثيق بمخرجاته، وبالمدى الذي يمكن أن يحققه في الاعتراف بالخصوصية السياسية للقضية الجنوبية، واحترام الإرادة الشعبية، وعدم اختزالها في ترتيبات جزئية أو حلول مؤقتة لا تعالج جذور المشكلة وفي هذا السياق، يمكن تصوّر عدة مسارات محتملة لهذا الحوار، أولها

في المنهج. فبدلاً من إدارة الصراع ضد طرف محدد، باتت المقاربة تميل إلى إدارة الفاعلين داخل هذا الصراع، وضبط إيقاعهم بما يتوافق مع حسابات إقليمية أوسع. وهنا تحديداً تكمن نقطة التحول الأكثر حساسية، إذ لم يعد الحليف ثابتاً في موقعه، بل أصبح جزءاً من معادلة قابلة لإعادة التعريف

لقد أفرز هذا المسار واقعاً جديداً على الأرض، حيث تراجع حضور القوى الجنوبية من موقع الفاعل المؤثر إلى موقع يتعرض لإعادة تشكيل مستمرة، وهو ما يمكن وصفه بكسر التوازن الذي ظل قائماً خلال السنوات الماضية. هذا الكسر لم يكن فقط عسكرياً، بل امتد ليطال البنية السياسية والنفسية، ويعيد رسم حدود الفعل والتأثير داخل المشهد الجنوبي

وفي هذا السياق، لا تبدو تداعيات ما حدث محصورة في لحظته الزمنية، بل مرشحة للامتداد طويلاً. فتآكل الثقة بين الأطراف، وتصاعد الشعور بالاستهداف، وتراكم الذاكرة الجمعية للأحداث، كلها عوامل تعيد تشكيل البيئة السياسية والأمنية بصورة قد تجعل من الصعب إعادة إنتاج

وإن كان محدوداً وفي ضوء ذلك، يتضح أن الحوار، رغم ما يحيط به من تعقيدات، يمثل أداة من أدوات الصراع السياسي، وليس بديلاً عنه، وأن التعامل معه يتطلب إدراكاً عميقاً لطبيعته وحدوده، وتوازناً دقيقاً بين الانخراط فيه والحفاظ على الثوابت، بما يضمن عدم تحوله إلى وسيلة لإضعاف القضية بدلاً من تعزيزها

الخلاصة

تكشف التطورات الأخيرة، بدءاً من الضربات الجوية التي استهدفت القوات الحكومية الجنوبية في صحراء ووادي حضرموت، مروراً بقصف محافظة الضالع، ووصولاً إلى احتجاز وفد المجلس الانتقالي في الرياض، عن تحوّل عميق في طبيعة الدور السعودي في الجنوب. لم يعد الأمر مرتبباً بمواجهة تهديد تقليدي أو خصم واضح كما كان يُطرح في بدايات الحرب، بل أصبح أقرب إلى إعادة ترتيب المشهد الداخلي نفسه، وإعادة صياغة موازين القوة داخل الجنوب هذا التحول لا يمكن قراءته بوصفه مجرد تغيير في الأدوات، بل هو تغيير



معزولة، ليصبح جزءاً من سياق أوسع لإعادة تشكيل النفوذ في المنطقة. وهو سياق يتداخل فيه المحلي بالإقليمي، وتتشابك فيه الحسابات السياسية مع الاعتبارات العسكرية، مما يجعل المشهد أكثر تعقيداً وأقل قابلية للتنبؤ. أما الدعوات إلى الحوار الجنوبي تحت رعاية السعودية، فتأتي في هذا الإطار كأداة من أدوات إدارة هذا التعقيد، لا كحل نهائي له. فهي من جهة تفتح مساحة سياسية للحوار، لكنها من جهة أخرى تثير تساؤلات حول طبيعة مخرجاتها وحدود قدرتها على معالجة جذور الأزمة، خصوصاً في ظل اختلال التوازنات وفقدان الثقة بين الأطراف

تحالفات مستقرة في المستقبل القريب كما أن طرح الأسئلة حول دوافع هذا المسار لم يعد ترفاً سياسياً، بل ضرورة تحليلية. لماذا تحركت القوات الجنوبية نحو حضرموت؟ ولماذا جاء الرد بهذا الشكل؟ تتعدد الإجابات، وتتباين الروايات، بين من يرى أن ما جرى مرتبط بمحاولات لإحباط ترتيبات إقليمية تتعلق بثروات حضرموت، وبين من يفسر الأمر في إطار مخاوف من تحولات سياسية كبرى قد تعيد رسم الخارطة في الجنوب

ورغم هذا التباين، فإن القاسم المشترك بين هذه التفسيرات هو الإقرار بأن ما حدث يتجاوز كونه حادثة عسكرية

الاجتماعي، منها
 _ الأخوة الأشقاء في السعودية، صالح العطفي
 _ الإنسان موقف، الدكتور أحمد علي عبداللاه
 _ التدخل السعودي في جنوب اليمن، قراءة قانونية- سياسية في الاستعمار الجديد، توفيق جوزليت، الأربعاء - 07 يناير 2026 - الساعة 04:59م
 _ حرب بديلة، د. أحمد عبداللاه.
 _ حضرموت بين القصف والفضى، قراءة حقوقية في مسؤولية السعودية وصمت المجتمع الدولي، فضل صالح
 _ الجميع أيد الدعوة للحوار، المستشار الكويتي أنور الرشيد
 _ الحوار الجنوبي _ الجنوبي برعاية سعودية، بين إعادة التوضع السياسي ومحاولة تحجيم المجلس الانتقالي، ماجد أبو ليلى
 _ خارج انفعالات اللحظة، أحمد عبد الله
 _ عندما تفرض القيادات سيادة أوطانها على قراراتها... تُواجه بالقوة لا بالحوار، فضل صالح، ٧ يناير ٢٠٢٦م
 _ مشروعية حضور المظلوم للحوار حفاظاً على ما تبقى من الحقوق، (قراءة شرعية في موقف عيروس الزبيدي)، الحسابات الشخصية للمهندس نبيل محمد عيسى

وفي المحصلة، يمكن القول إن الجنوب لم يعد يواجه تحدياته ضمن معادلة تقليدية
 لم يعد الحليف كما كان، بل دخل مرحلة أكثر تعقيداً، تُعاد فيها صياغة الأدوار بشكل مستمر. وهي مرحلة تفرض على الفاعلين المحليين إعادة التفكير في أدواتهم، وقراءة التحولات بعمق أكبر، والتعامل مع واقع لم يعد فيه الثابت ثابتاً، ولا الحليف حليفاً بالمعنى الذي كان قائماً في السابق

المراجع

_ معجم لسان العرب، لابن منظور.
 _ معجم القاموس المحيط، للفيروزآبادي.
 _ روايات شفهية لمن عايشوا الأحداث في حضرموت والضالع، منشورة عبر وسائل التواصل الاجتماع
 _ بيانات صادرة عن المجلس الانتقالي الجنوبي وفروعه في المحافظات رافقة تلك الأحداث
 _ بيانات صادرة عن الإمارات العربية المتحدة والسعودية تتعلق بتلك الأحداث
 _ عدة كتابات وقراءات رافقة تلك الأحداث، تمّ نشرها في مواقع التواصل

«قوات محلية تضبطها في سواحل لحج»..

شحنة مخدرات قرب باب المندب تكشف تصاعد نشاط التهريب عبر السواحل الجنوبية



□ د. شوري فضل

سكرتير تحرير مجلة بريم

كبيرة من المخدرات قبالة سواحل رأس العارة بمحافظة لحج في مارس 2026، في منطقة قريبة من مضيق باب المندب، أحد أهم الممرات البحرية الدولية، وتشير المعطيات إلى أن العملية جاءت نتيجة متابعة استخباراتية دقيقة، وأسفرت عن ضبط مئات الكيلوغرامات من المواد المخدرة، في ظل تصاعد استخدام المسارات البحرية لعمليات التهريب

تشير المعطيات الميدانية إلى أن ضبط شحنات المخدرات قبالة سواحل باب المندب يعكس تحولاً في أساليب التهريب، ويبرز أهمية التنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية في تعزيز الردع، وتقليص نشاط الشبكات المنظمة في المناطق الساحلية الحساسة

يرصد هذا التقرير عملية ضبط شحنة

لا تزال جارية لتحديد الجهات التي تقف خلف العملية

كمية المخدرات المضبوطة

وبحسب البيان، بلغت كمية المخدرات المضبوطة نحو 623 كيلوغرامًا، توزعت بين 521 كيلوغرامًا من مادة الميثامفيتامين (الشبو)، و102 كيلوغرام من مادة الهيروين، وهي من بين أكثر المواد المخدرة تداولًا في شبكات التهريب العابرة للحدود

وأشار المصدر العسكري إلى أن الشحنة كانت مخبأة بإحكام داخل القارب، في محاولة لتفادي اكتشافها أثناء المرور عبر الممرات البحرية، لافتًا إلى أنه تم نقل المضبوطات إلى موقع آمن تمهيدًا لاستكمال الإجراءات القانونية

وتأتي هذه العملية في ظل تزايد المخاوف من استخدام الممرات البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن لتهريب المخدرات والأسلحة، مستفيدة من تعقيدات المشهد الأمني في المنطقة

ويُعد مضيق باب المنذب نقطة عبور استراتيجية تربط بين البحر الأحمر وخليج عدن، ويشهد حركة مكثفة للسفن التجارية، ما يجعله أيضًا مسارًا جذابًا لشبكات التهريب التي تستغل كثافة الملاحة وصعوبة المراقبة الكاملة للمياه المفتوحة

ولم تصدر حتى الآن معلومات رسمية حول الوجهة النهائية للشحنة المضبوطة أو الجهة التي تقف وراء محاولة تهريبها، في حين تتواصل التحقيقات لتتبع خيوط

ويبرز التقرير دور التنسيق بين الأجهزة الأمنية والسلطة القضائية في تحويل الضبطيات إلى قضايا مكتملة قانونيًا، بما يعزز من فعالية الردع. كما يشير إلى أن نجاح هذه العمليات يرتبط بعوامل تتجاوز الجانب الأمني، تشمل التوعية المجتمعية وتحسين الظروف الاقتصادية، في محاولة للحد من نشاط الشبكات المنظمة وتعزيز الاستقرار في المناطق الساحلية

مقدمة

قالت قوات محلية في جنوب اليمن إنها تمكنت، في منتصف مارس/آذار 2026، من ضبط شحنة كبيرة من المخدرات في المياه الإقليمية القريبة من مضيق باب المنذب، أحد أهم الممرات البحرية الدولية وأوضح بيان صادر عن قوات العمالقة الجنوبية أن العملية نُفذت بعد رصد تحركات قارب مشبوه قبالة سواحل رأس العارة بمحافظة لحج، على مقربة من المضيق، قبل أن تعترضه دورية بحرية تابعة للقوات

وقال مصدر عسكري في القوات، طلب عدم الكشف عن هويته، لـ«بريم»، إن «عملية الضبط جاءت نتيجة متابعة استخباراتية دقيقة لتحركات القارب، الذي كان يسلك مسارًا يُستخدم عادة في عمليات التهريب عبر البحر الأحمر»

وأضاف المصدر أن القوة البحرية تمكنت من السيطرة على القارب وتوقيف طاقمه، المكوّن من أربعة أشخاص، دون وقوع اشتباكات، مشيرًا إلى أن التحقيقات الأولية



ولكي تتحول واقعة الضبط إلى قضية مكتملة، كان لا بد من تدخل الجانب القانوني والقضائي، وفقاً لإجراءات الضبط القضائي المتبعة في محكمة المضاربة (الزبيدي، 2026)، وذلك عبر التعامل القانوني مع المضبوطات والمتهمين منذ لحظة القبض وحتى الإحالة إلى النيابة، إلى جانب تطبيق أحكام رادعة بحق المتورطين في شبكات التهريب

وتُعد منطقة الساحل الغربي لخليج عدن، وتحديدًا مديرتي المضاربة ورأس العارة، من أكثر المناطق حساسية في الخارطة الأمنية اليمنية، نظراً لموقعها الجغرافي المنفتح على الممرات الملاحية الدولية وقربها من القرن الأفريقي، الأمر الذي جعلها مسرحاً لمحاولات شبكات الجريمة المنظمة العابرة

العملية وتحديد امتداداتها المحتملة وتكمن الأهمية الاستراتيجية لسواحل رأس العارة والمضاربة في كونها بوابة بحرية وحلقة وصل بين القرن الأفريقي والداخل اليمني، وهو ما يجعلها عرضة لمحاولات استغلال التضاريس الصعبة لتهريب الممنوعات، وما يترتب على ذلك من تهديدات للأمن القومي. ومع ذلك، لعبت الأجهزة الأمنية دوراً فاعلاً في الحد من هذه الظاهرة من خلال اعتماد آليات الرصد والتتبع في المناطق الوعرة والساحلية وقد برز ذلك من خلال التنسيق بين الوحدات الأمنية المختلفة لتنفيذ كمائن ناجحة، إضافة إلى نوعية الضبطيات الأخيرة التي شملت كميات من الحشيش والحبوب المخدرة ومادة «الشبو»

للمحدود فيما يتعلق بمشروعية الضبط والتحرير، يتم التعامل مع المضبوطات، مثل الحشيش و«الشبو»، وفق نظام «سلسلة الحيازة» (Chain of Custody)، حيث تُحرز المواد في موقع الضبط وتوثق أوزانها وأنواعها بمحاضر رسمية يشرف عليها القضاء، بما يضمن عدم التلاعب بها. وينص القانون اليمني على معاقبة حيازة المواد المخدرة بقصد الاتجار بالإعدام (قانون رقم 3 لسنة 1993، المادة 34)

أما فيما يتعلق بضمانات المتهمين، فيبرز دور القضاء في التأكد من استكمال ملفات الاستدلال قانونياً، وضمان عرض المتهمين على النيابة المختصة ضمن الفترات المحددة، بما يمنع وجود ثغرات قد تؤدي إلى بطلان الإجراءات

وفي جانب الردع، يتم تكييف هذه القضايا كجرائم اتجار وترويج عابرة للحدود، وهي جرائم تصل عقوباتها إلى الإعدام أو السجن المؤبد، ما يعكس مستوى الصرامة القانونية المطلوبة لتأمين الشريط الساحلي

كما تميزت عمليات المداهمة في مديرية المضاربة ورأس العارة بخصوصية أمنية عالية، نظراً لطبيعة الأرض والظروف الاجتماعية. فقد اعتمدت العمليات الأخيرة على «المعلومة الاستباقية» وتتبع شبكات المهربين عبر نقاط المراقبة الساحلية، ما سمح بضبط الشحنات قبل وصولها إلى الأسواق المحلية أو نقلها إلى محافظات أخرى

ونظراً لوعورة الطرق الصحراوية والجبلية، استخدمت قوات مكافحة تكتيكات

وقد اطلع مدير عام الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية، العميد عبدالله أحمد حمدي، على تفاصيل الضبطية التي نفذتها الحملة الأمنية المشتركة في سواحل مديرية المضاربة ورأس العارة بمحافظة لحج، والمتعلقة بضبط صنوق بحري محمل بكمية كبيرة من الأدوية غير المرخصة

كما استمع العميد حمدي من نائب قائد الحملة الأمنية المشتركة، مدير مكافحة المخدرات بأمن لحج المقدم مختار الدقم، إلى شرح مفصل حول مجريات العملية، التي أسفرت عن ضبط الصنوق (قارب) وعلى متنه خمسة أشخاص، إضافة إلى ما يقارب ثلاثة آلاف كرتون من الأدوية المهربة، وذلك عقب عملية رصد ومتابعة دقيقة في المياه الإقليمية قبالة سواحل رأس العارة

وأكد مدير عام مكافحة المخدرات أن ما تحقق يُعد جهداً كبيراً رغم شحة الإمكانيات، مشيراً إلى اطلاعه المباشر خلال زيارته الميدانية على مستوى الجاهزية والانضباط، ومتابعته لسير أعمال الدوريات والانتشار البحري، وهو ما يعكس مستوى العزيمة والإصرار لدى أفراد الحملة

دور القضاء

يعتمد نجاح أي عملية لمكافحة المخدرات على سلامة الإجراءات القانونية منذ لحظة الضبط وحتى صدور الحكم. وفي القضايا الأخيرة بمنطقة رأس العارة، تم التركيز على مجموعة من المعايير الأساسية

تشير المعطيات الميدانية إلى أن تعزيز قدرات وحدات مكافحة المخدرات في رأس العارة يظل عاملاً حاسماً في تأمين الشريط الساحلي، خاصة من خلال تزويدها بأجهزة كشف حديثة وزوارق دورية سريعة قادرة على التعامل مع طبيعة المنطقة المفتوحة كما تبرز الحاجة إلى توسيع نطاق التوعية المجتمعية، عبر برامج تستهدف المدارس والمساجد في مديرتي المضاربة ورأس العارة، بهدف الحد من انتشار المخدرات ورفع مستوى الإدراك بمخاطرها، خصوصاً بين الفئات العمرية الشابة ويرى مختصون أن تحسين التنسيق بين الجهات القضائية والأمنية يتطلب عقد ورش عمل دورية تجمع رجال الضبط القضائي بالقضاة المتخصصين، بما يساهم في توحيد الإجراءات القانونية وتعزيز كفاءة التعامل مع قضايا التهريب المعقدة وفي السياق ذاته، تبدو المعالجة الاقتصادية جزءاً من الحل، حيث يمكن لدعم المشاريع التنموية والأنشطة السمكية في المنطقة أن يوفر بدائل معيشية للشباب، ويحد من انجذابهم إلى شبكات التهريب وتشير المؤشرات المحلية إلى أن هذه الإجراءات، في حال تنفيذها بشكل متكامل، قد تساهم في تعزيز ثقة المجتمع، وتقليل مساحة القلق، وترسيخ حضور مؤسسات الدولة على الأرض

المداهمة المفاجئة والكمائن التي تعزل المهربين عن طرق الإمداد أو الهروب نحو البحر ويظهر التحليل الأمني أن النجاحات المحققة تعود إلى مستوى التنسيق العالي بين وحدات مكافحة المخدرات، وقوات الحزام الأمني، والسلطات القضائية، ما أسهم في تشكيل جبهة موحدة لمواجهة شبكات التهريب المنظمة ولا تقتصر نتائج العمليات الأمنية والقضائية على مصادرة المواد الممنوعة، بل تمتد إلى أبعاد اجتماعية مهمة، حيث ساهمت هذه الجهود في تعزيز ثقة المجتمع المحلي، وشجعت الأهالي في المضاربة ورأس العارة على التعاون مع الأجهزة الأمنية ورفض الأنشطة المرتبطة بالتهريب كما برزت حماية الفئات العمرية الناشئة من خلال استهداف مروجي التجزئة وشبكات التهريب الساحلية، ما أسهم في الحد من وصول هذه المواد، خصوصاً «الشبو»، إلى القرى والمناطق السكنية، وبالتالي تقليل مخاطر الإدمان والجريمة المرتبطة به وقد دعمت هذه الضبطيات الموقف الاجتماعي والقبلي الراض للتهريب، وأسهمت في استعادة صورة المنطقة بوصفها بوابة تجارية آمنة بدلاً من كونها ممراً للأنشطة غير المشروعة

المعطيات الميدانية

مجتمع على حافة الإرهاق..

أثر الضغوط الاقتصادية والصراعات المسلحة على النسق الأسري في جنوب اليمن



□ شوري فضل

بسكرتير تحرير مجلة بريم، باحثة مقيمة في مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، محاضر في كلية عبدالناصر للعلوم الزراعية

الاستقرار الأسري والعلاقات الداخلية

وقد أظهرت النتائج أن الأسرة الجنوبية تواجه ضغطاً مزدوجاً يتمثل في استمرار تداعيات الحرب من جهة، وتصادم موجات الغلاء وتدهور الوضع الاقتصادي من جهة أخرى، مما أدى إلى زيادة الأعباء المعيشية وتراجع القدرة الشرائية للأسر. كما كشفت الدراسة عن تصاعد ملحوظ في النزاعات الأسرية المرتبطة بالضغوط المالية والبطالة

المخلص:

يتناول هذا البحث واقع الأسرة الجنوبية في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن سنوات الحرب والارتفاع المستمر في تكاليف المعيشة، من خلال تقرير ميداني يرصد أبرز التغيرات التي طرأت على البنية الأسرية وأدوارها ووظائفها. ويهدف البحث إلى تحليل مظاهر الضغط الاجتماعي الذي تعيشه الأسرة، واستكشاف آثاره على

وعدم الاستقرار النفسي

ومن أبرز التحولات التي رصدها التقرير تغيّر أدوار الأب والأم داخل الأسرة؛ حيث اضطرت العديد من النساء إلى دخول سوق العمل أو تحمّل مسؤوليات اقتصادية إضافية، في مقابل تراجع دور بعض الآباء نتيجة البطالة أو الهجرة. كذلك لوحظ توسع الاعتماد على التحويلات المالية من الخارج كمصدر أساسي للدخل، الأمر الذي أسهم في إعادة تشكيل أنماط الإنفاق والعلاقات داخل الأسرة

ويشير البحث إلى أن الأسرة الجنوبية تقف على حافة إرهاب اجتماعي حقيقي، ما يستدعي تدخلات مجتمعية ومؤسسية داعمة لتعزيز التماسك الأسري، وتوفير برامج إرشاد نفسي واجتماعي، وسياسات اقتصادية تخفف من وطأة الضغوط المعيشية الكلمات المفتاحية: الأسرة الجنوبية، الحرب، الغلاء، النزاعات الأسرية، التحويلات المالية، التغير الاجتماعي

The Social Axis — A Society on the Edge of Exhaustion: The Southern Family under Double Pressure Abstract

This research examines the current condition of the Southern family amid the social and economic transformations resulting from prolonged conflict and the continuous rise in living costs. Based on a field report, the study analyzes the major structural and functional changes within the family and explores the social pressures affecting its stability and internal relationships.

The findings indicate that Southern families are experiencing a double burden: the ongoing consequences of war on one hand, and escalating inflation and economic deterioration on the other. These factors have significantly reduced purchasing power and increased daily living burdens. The study also highlights a noticeable rise in family disputes linked to financial stress, unemployment, and psychological instability.

One of the most significant changes identified is the transformation of parental roles within the household. Many women have entered the labor market or assumed additional economic responsibilities, while some fathers have experienced a diminished traditional role due to unemployment or migration. Furthermore, reliance on remittances from abroad has expanded considerably, becoming a primary source of income and reshaping spending patterns and intra-family dynamics

The study concludes that the Southern family is facing a state of social exhaustion that requires urgent community and institutional interventions. Supportive social policies, psychological counseling programs, and economic reforms are essential to enhance family cohesion and mitigate ongoing pressures

Keywords: Southern family, war, inflation, family conflicts, remittances, social change

مقدمة البحث

شهد المجتمع الجنوبي خلال السنوات الأخيرة تحولات اجتماعية واقتصادية عميقة نتيجة استمرار الحرب وتداعياتها المتراكمة على البنية المجتمعية ومؤسسات الدولة. فقد أدت النزاعات المسلحة إلى إضعاف الاستقرار الاقتصادي، وتراجع الخدمات العامة، وارتفاع معدلات

وإلى جانب آثار الحرب، برز عامل الغلاء وتدهور الأوضاع المعيشية كأحد أبرز التحديات التي تواجه الأسرة الجنوبية. فقد أدى تراجع قيمة العملة وارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى تضاعف الأعباء الاقتصادية، مما أثر في قدرة الأسر على تلبية احتياجاتها الضرورية. وتشير الأدبيات الاقتصادية العربية إلى أن الأزمات الاقتصادية

الفقر، مما انعكس بصورة مباشرة على الأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية في البناء الاجتماعي. وتؤكد الدراسات العربية في علم الاجتماع أن الحروب الممتدة تؤدي إلى تفكك في الروابط الاجتماعية وتزايد مظاهر الهشاشة الأسرية، خاصة في المجتمعات ذات الموارد المحدودة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019؛ البنك الدولي، 2020)

المالية من الخارج كمصدر رئيسي لدخل عدد كبير من الأسر، الأمر الذي أسهم في تخفيف حدة الفقر من جهة، وأعاد تشكيل أنماط الإنفاق والعلاقات داخل الأسرة من جهة أخرى. وتشير تقارير التنمية العربية إلى أن التحويلات المالية تمثل شبكة أمان اقتصادية في المجتمعات الهشة، لكنها قد تُحدث تغيرات في البنية الأسرية وأدوار اتخاذ القرار. (البنك الدولي، 2023؛ المنظمة الدولية للهجرة، 2022)

وانطلاقاً من هذه المعطيات، يأتي هذا البحث الموسوم بـ «المحور الاجتماعي - مجتمع على حافة الإرهاق» لتحليل واقع الأسرة الجنوبية تحت ضغط مزدوج يتمثل في الحرب والغلاء، ورصد انعكاسات ذلك على النزاعات الأسرية، وتحولات الأدوار الوالدية، وتوسع الاعتماد على التحويلات المالية، في إطار قراءة ميدانية تسعى إلى فهم طبيعة التحولات البنوية التي يشهدها المجتمع الجنوبي في هذه المرحلة الدقيقة

مشكلة البحث

يعيش المجتمع الجنوبي في السنوات الأخيرة حالة من الضغوط المتراكمة الناتجة عن استمرار الحرب وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على الأسرة باعتبارها النواة الأساسية في البناء الاجتماعي. فالحرب لم تقتصر آثارها على البنية التحتية والمؤسسات، بل امتدت إلى الحياة اليومية للأسر، حيث تراجعت فرص

ترتبط بزيادة مستويات التوتر الأسري، وأن الضائقة المالية تُعد من أهم مسببات اختلال التوازن داخل الأسرة (صندوق النقد الدولي، 2022؛ الإسكوا، 2021)

وقد انعكست هذه الضغوط المركبة في صورة تزايد النزاعات الأسرية، حيث تؤكد الدراسات النفسية والاجتماعية أن العلاقة بين الضغوط الاقتصادية والخلافات الزوجية علاقة طردية، إذ تسهم البطالة وانعدام الاستقرار المالي في ارتفاع معدلات النزاع الأسري والعنف المنزلي. وفي المجتمعات المتأثرة بالصراع تتضاعف هذه الآثار بسبب تراكم الصدمات النفسية وضعف خدمات الإرشاد الأسري. (منظمة الصحة العالمية، 2021؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2022)

كما أفرزت هذه التحولات تغيراً ملحوظاً في الأدوار التقليدية داخل الأسرة؛ إذ اضطرت العديد من النساء إلى دخول سوق العمل والمساهمة في إعالة الأسرة، في حين تأثر الدور الاقتصادي لبعض الآباء نتيجة البطالة أو النزوح أو الهجرة. ويشير علماء الاجتماع العرب إلى أن الأزمات الكبرى تعيد توزيع الأدوار داخل الأسرة، وتُحدث تحولات في أنماط السلطة والمسؤولية، بما قد يؤدي إلى توتر مرحلي قبل استقرار أنماط جديدة من التكيف الاجتماعي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019، منظمة المرأة العربية، 2020) وفي ظل هذا الواقع، برزت التحويلات

داخل الأسرة، الأمر الذي قد يؤدي إلى توتر مرحلي أو إعادة تفاوض ضمني حول الأدوار الأسرية

وفي موازاة ذلك، برزت التحويلات المالية من الخارج كأحد أهم مصادر الدخل للأسر الجنوبية، خاصة في ظل ضعف الاقتصاد المحلي. ورغم أن هذه التحويلات تسهم في تخفيف حدة الفقر وتحسين مستوى المعيشة نسبيًا، إلا أنها تطرح تساؤلات حول مدى اعتماد الأسرة عليها، وتأثيرها في أمط الإنفاق، واتخاذ القرار، والعلاقات بين أفراد الأسرة، لا سيما في حال غياب أحد الوالدين بسبب الهجرة

ومن هنا تتبلور مشكلة البحث في محاولة فهم الكيفية التي أثار بها الضغط المزدوج للحرب والغلاء على بنية الأسرة الجنوبية ووظائفها، واستكشاف العلاقة بين الضغوط الاقتصادية وتزايد النزاعات الأسرية، وتحليل طبيعة التحولات في أدوار الأب والأم، إضافة إلى دراسة انعكاسات الاعتماد المتزايد على التحويلات المالية في إعادة تشكيل النسق الأسري. ويسعى هذا البحث إلى تقديم قراءة ميدانية تحليلية لهذه الظاهرة، للكشف عن أبعادها الاجتماعية، ومدى اقتراب الأسرة الجنوبية من حالة "الإرهاق الاجتماعي" التي قد تهدد استقرارها وتماسكها في المدى القريب والبعيد

الهدف الرئيس للبحث:

العمل، وتدهورت العملة، وارتفعت أسعار السلع والخدمات، مما خلق بيئة معيشية مضطربة تتسم بعدم الاستقرار وانعدام اليقين. وفي ظل هذا الواقع، أصبحت الأسرة الجنوبية تواجه ضغطًا مزدوجًا يتمثل في استمرار آثار الحرب من جهة، وتعاقد موجات الغلاء وتدهور الوضع الاقتصادي من جهة أخرى

وقد أدى هذا الضغط الاقتصادي المتزايد إلى ظهور اختلالات داخل النسق الأسري، تمثلت في تعاقد النزاعات الأسرية المرتبطة بالعجز المالي، والبطالة، وتزايد الأعباء المعيشية. إذ تشير الملاحظات الميدانية إلى أن الضغوط المادية غالبًا ما تتحول إلى توتر نفسي ينعكس في شكل خلافات زوجية، واضطرابات في العلاقات بين الآباء والأبناء، بما يهدد تماسك الأسرة واستقرارها. ومع غياب منظومات دعم اجتماعي كافية، تصبح الأسرة أكثر عرضة للهشاشة والتفكك التدريجي

كما أفرزت هذه التحولات واقعًا جديدًا في توزيع الأدوار داخل الأسرة؛ حيث اضطرت العديد من النساء إلى تحمّل أدوار اقتصادية إضافية، سواء من خلال العمل خارج المنزل أو إدارة موارد الأسرة المحدودة، في حين تأثر الدور التقليدي لبعض الآباء نتيجة البطالة أو الهجرة أو النزوح. وقد أسهم هذا التغيير في إعادة تشكيل أمط السلطة والمسؤولية

وظائفها. وفي السياق الجنوبي، تعرّضت الأسرة خلال السنوات الأخيرة إلى ضغوط مركّبة ناتجة عن استمرار النزاع المسلح وتدهور الأوضاع الاقتصادية، الأمر الذي أضعف قدرتها على أداء وظائفها التربوية والاجتماعية والاقتصادية. وتشير الأدبيات الاجتماعية إلى أن المجتمعات الواقعة في بيئات الصراع تشهد تزايداً في هشاشة الأسرة نتيجة تراكم الضغوط البيئية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019) ويمثل مفهوم «الضغط المزدوج» حالة تتقاطع فيها الأزمات السياسية مع الأزمات الاقتصادية، بحيث تتضاعف آثار كل منهما على النسق الاجتماعي. فالحرب تُنتج اضطراباً أمنياً ونزوحاً وفقداناً لمصادر الدخل، بينما يؤدي الغلاء إلى تآكل القدرة الشرائية وزيادة الأعباء المعيشية. هذا التداخل يضع الأسرة في حالة من الإجهاد المستمر، ما يجعلها عرضة للتفكك التدريجي أو ضعف التماسك الداخلي (البنك الدولي، 2020) كما أن استمرار الأزمات لفترات طويلة يحوّل الضغوط المؤقتة إلى واقع دائم، فتنتقل الأسرة من مرحلة التكيف المؤقت إلى مرحلة الإرهاق الاجتماعي، حيث تصبح الموارد النفسية والاقتصادية محدودة، ويزداد الشعور بالعجز وعدم اليقين تجاه المستقبل. وتؤكد الدراسات التنموية العربية أن طول أمد الصراعات يرتبط بارتفاع معدلات الفقر وتراجع رأس المال الاجتماعي

تحليل تأثير الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الحرب وارتفاع تكاليف المعيشة على تماسك الأسرة الجنوبية واستقرارها الاجتماعي

الأهداف الفرعية:

1. قياس أثر الغلاء وتدهور الوضع الاقتصادي على مستوى الاستقرار الأسري
2. دراسة العلاقة بين الضغوط المعيشية وارتفاع معدلات النزاعات داخل الأسرة
3. تحليل التغيرات التي طرأت على أدوار الأب والأم داخل الأسرة في ظل الأزمة
4. تقييم مدى اعتماد الأسر على التحويلات المالية كمصدر أساسي للدخل
5. استكشاف الآثار النفسية والاجتماعية بعيدة المدى لهذه الضغوط على بنية الأسرة

منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لكونه الأنسب لرصد الظواهر الاجتماعية كما هي على أرض الواقع، وتحليل أسبابها وانعكاساتها على الأسرة الجنوبية في ظل الحرب والغلاء

محاور البحث

أولاً: المحور الرئيس: الأسرة الجنوبية تحت ضغط مزدوج
تُعد الأسرة الوحدة الأساسية في البناء الاجتماعي، وأي خلل يصيب البيئة السياسية أو الاقتصادية ينعكس مباشرة على استقرارها

ضغط مركب

لا يمكن فصل أثر الحرب عن الغلاء، إذ إن استمرار النزاع يسهم في إضعاف الاقتصاد الوطني، مما يؤدي بدوره إلى موجات تضخم متتالية. هذا التفاعل يولد حلقة مفرغة من الضغوط المتصاعدة التي تثقل كاهل الأسرة، وتجعلها في حالة سعي دائم لتأمين الاحتياجات الأساسية على حساب جوانب أخرى مثل التعليم أو الرعاية الصحية. وتؤكد الدراسات التنموية أن الأزمات المركبة تزيد من احتمالية تعرض الأسر للفقر متعدد الأبعاد. (البنك الدولي، 2023؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019)

ثانياً: زيادة النزاعات الأسرية

إن زيادة النزاعات الأسرية في الجنوب اليمني ليست نتيجة خلل داخلي بقدر ما هي انعكاس لبنية اجتماعية واقتصادية مرهقة. واستمرار هذه الضغوط دون تدخلات دعم نفسي واقتصادي قد يؤدي إلى تآكل رأس المال الاجتماعي، وإضعاف قدرة المجتمع على التعافي

حيث تشير الأدبيات الاجتماعية الحديثة إلى أن المجتمعات التي تمر بصراعات ممتدة تعاني من انتقال الضغط من المجال العام إلى الخاص، أي من ساحة الحرب إلى داخل الأسرة. وفي السياق اليمني، تسببت الحرب الممتدة والتدهور الاقتصادي الحاد في إنهاك البنية الأسرية، مما أدى إلى تصاعد الخلافات الزوجية والتوتر بين الآباء والأبناء. فالأسرة

داخل المجتمع. (الإسكوا، 2021)

ثانياً المحاور الفرعية:

أولاً: الحرب والغلاء

1. أثر الحرب على البنية الأسرية

أدت الحرب إلى تغييرات عميقة في البنية الأسرية، تمثلت في فقدان أحد المعيلين بسبب الوفاة أو الإصابة أو الهجرة، إضافة إلى النزوح الداخلي الذي فرض على الأسر إعادة ترتيب أولوياتها ومواردها المحدودة. كما أثار غياب الاستقرار الأمني في شعور أفراد الأسرة بالأمان النفسي، وهو عنصر أساسي لاستقرار العلاقات الأسرية. وتشير تقارير عربية إلى أن النزاعات المسلحة تؤدي إلى تفكك بعض الروابط الاجتماعية وتراجع دور المؤسسات الداعمة للأسرة. (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2022)

2. الغلاء وتدهور القدرة الشرائية

تزامن استمرار الحرب مع تدهور اقتصادي ملحوظ، تمثل في انخفاض قيمة العملة وارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود والخدمات الأساسية. وقد أدى ذلك إلى تراجع مستوى المعيشة وازدياد نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر. وتوضح التقارير الاقتصادية الإقليمية أن التضخم في الدول المتأثرة بالصراع يفاقم الأعباء على الأسر ذات الدخل المحدود ويقلل من قدرتها على الادخار أو التخطيط طويل المدى. (صندوق النقد الدولي، 2022)

3. التفاعل بين الحرب والغلاء كعامل

3- تغيير الأدوار داخل الأسرة كمصدر للنزاع

أدت التحولات الاقتصادية إلى إعادة توزيع الأدوار التقليدية داخل الأسرة، حيث دخلت النساء سوق العمل لتعويض تراجع دخل الأسرة، بينما فقد بعض الرجال أدوارهم الاقتصادية السابقة. في المجتمعات ذات الطابع الأبوي، قد يُنظر إلى هذا التحول كتهديد للسلطة التقليدية، مما يفاقم الخلافات حول القرار الأسري وإدارة الموارد. (علي ليلة. (2019) و) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2021)

4- النزوح والاحتفاظ السكني (2022-2024)

النزوح الداخلي والانتقال القسري من بيئة إلى أخرى يؤديان إلى الاحتفاظ وفقدان الخصوصية، ما يرفع من مستوى الاحتكاك بين أفراد الأسرة. وقد أشارت تقارير النزوح إلى أن الضغوط المرتبطة بعدم الاستقرار السكني ترتبط بارتفاع معدلات التوتر الأسري. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2022) و) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (2024)

5- مظاهر النزاعات الأسرية في الواقع الميداني (2023)

من خلال الرصد الميداني لعينة من الأسر، لوحظ ان تصاعد الخلافات المرتبطة بالمصاريف اليومية، يؤدي الى تزايد العنف اللفظي والذي بدوره يؤدي الى ضعف

لم تعد فقط وحدة عاطفية واجتماعية، بل أصبحت وحدة صمود اقتصادي تحت ضغط مستمر. (البنك الدولي. (2023)

1- الضغوط الاقتصادية وارتباطها بالنزاعات الأسرية

كما أظهرت التقارير الاقتصادية أن تراجع القوة الشرائية وارتفاع معدلات التضخم في اليمن أديا إلى ضغط مباشر على العلاقات الأسرية. فالعجز عن تلبية الاحتياجات الأساسية - مثل الغذاء والعلاج والتعليم - يولد شعوراً بالعجز والإحباط، وهو ما ينعكس في شكل توتر دائم داخل المنزل. وتؤكد الدراسات أن الضائقة الاقتصادية من أكثر العوامل ارتباطاً بزيادة الخلافات الزوجية. (الجهاز المركزي للإحصاء اليمني. (2022)

2- الصدمات النفسية وتأثيرها على العلاقات الأسرية

الضغوط الناتجة عن التعرض المستمر للعنف أو الخوف من انعدام الأمن تؤدي إلى اضطرابات نفسية مثل القلق والاكتئاب واضطراب ما بعد الصدمة. هذه الاضطرابات - في حال غياب خدمات الدعم النفسي - تتحول إلى توتر سلوكي داخل الأسرة، يتمثل في سرعة الانفعال والعنف اللفظي وأحياناً الجسدي. منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف (2022) و) منظمة الصحة العالمية. (2023)

أو السلطة المرتبطة بالدور المادي، مما قد يولّد توترًا داخليًا أو نزاعات أسرية. وتوضح الدراسات العربية في علم الاجتماع الأسري أن فقدان مصدر الدخل يؤثر في صورة الذات لدى المعيل، ويعيد تشكيل توازن القوة داخل الأسرة. (الإسكوا، 2021)

2- تعاضم الدور الاقتصادي للأم

اضطرت العديد من الأمهات إلى دخول سوق العمل أو الهجرة خارج البلد للعمل ككوفيات لإعالة أسرهن أو الانخراط في أنشطة اقتصادية غير رسمية للمساهمة في إعالة الأسرة. وقد أدى ذلك إلى انتقال جزئي أو كلي لبعض المسؤوليات الاقتصادية إلى المرأة، مما عزز حضورها في عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة. وتشير تقارير المرأة العربية في سياقات الأزمات إلى أن مشاركة النساء الاقتصادية ترتفع في فترات النزاع، سواء بدافع الضرورة أو لتعويض غياب المعيل (منظمة المرأة العربية، 2020)

3- إعادة توزيع الأدوار التربوية والاجتماعية

أدت التحولات الاقتصادية إلى تغيير في الأدوار التربوية داخل الأسرة، حيث أصبح الأب - في بعض الحالات - أكثر انخراطًا في متابعة شؤون الأبناء في حال بقائه دون عمل، أو على العكس قد يقل حضوره نتيجة الضغوط النفسية المرتبطة بالبطالة. كما ازدادت الأعباء على الأم في التوفيق بين العمل والمسؤوليات المنزلية، ما قد يؤدي

الحوار الأسري، ومنه إلى ارتفاع حالات الانفصال غير الرسمي وعلى ضوء ذلك فإن كل هذه المؤشرات تعكس انتقال الضغط الاقتصادي والنفسي إلى المجال الأسري، مما يهدد استقرار البنية الاجتماعية على المدى البعيد. (منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، 2023) و (منظمة الصحة العالمية، 2023)

ثالثًا: تغيير أدوار الأب والأم

تعد الأدوار الأسرية من الركائز الأساسية في استقرار النسق العائلي، إذ يقوم كل من الأب والأم بوظائف محددة تتكامل فيما بينها لضمان التوازن الاقتصادي والتربوي والاجتماعي داخل الأسرة. غير أن الأزمات والممتدة، كالحروب والتدهور الاقتصادي، تُحدث تحولات في هذا البناء التقليدي للأدوار، فتُعيد توزيع المسؤوليات بما يتلاءم مع الواقع الجديد. وتشير الأدبيات الاجتماعية العربية إلى أن الأزمات الكبرى تؤدي إلى تغييرات بنيوية في تقسيم العمل الأسري، خاصة في المجتمعات التي تعتمد على نمط تقليدي في توزيع الأدوار. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019)

1- تأثير الدور الاقتصادي للأب

في السياق الجنوبي، أدى انتشار البطالة وتراجع فرص العمل نتيجة الحرب إلى إضعاف الدور الاقتصادي التقليدي للأب بوصفه المعيل الرئيس للأسرة. وقد ترتب على ذلك شعور بعض الآباء بفقدان المكانة

ونزوحًا واقتصاديًا. وتشير الإحصائية إلى أن هؤلاء الرجال المغتربين يشكلون نسبة كبيرة من القوة العاملة اليمنية في الخارج، بينما تعتمد أسرهم داخل اليمن على التحويلات المالية التي يرسلها هؤلاء إلى ذويهم. (عدن تايم 3 يونيو 2023)

5-التحويلات في أمهات السلطة واتخاذ

القرار

إن تغيّر الأدوار الاقتصادية والاجتماعية لا يقتصر على الجانب العملي فحسب، بل يمتد إلى بنية السلطة داخل الأسرة. فمشاركة المرأة في الإعالة قد تعزز من موقعها في اتخاذ القرارات المالية والتربوية، بينما قد يمر الأب بمرحلة إعادة تكييف مع الدور الجديد. وتوضح الدراسات الاجتماعية العربية أن التحويلات في السلطة الأسرية خلال الأزمات قد تؤدي إلى مرحلة توتر انتقالي قبل استقرار أمهات جديدة من التفاعل. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019)

وبناءً على ما سبق، فإن تغيّر أدوار الأب والأم في الأسرة الجنوبية يُعد نتيجة مباشرة للضغط المزدوج الناتج عن الحرب والغلاء، حيث أعادت الظروف الاقتصادية والاجتماعية توزيع المسؤوليات داخل الأسرة، وأبرزت أمهات جديدة من التفاعل قد تحمل في طياتها فرصًا للتكيف، لكنها في الوقت ذاته قد تولّد توترات مرحلية تحتاج إلى دعم اجتماعي وإرشادي

رابعًا: توسّع الاعتماد على التحويلات

إلى إرهاق جسدي ونفسي يؤثر في جودة التنشئة. وتؤكد تقارير الصحة النفسية في البيئات المتأثرة بالنزاع أن الضغط الاقتصادي يعيد تشكيل أمهات التفاعل الأسري. (منظمة الصحة العالمية، 2021)

4-أثر الهجرة وغياب أحد الوالدين

ساهمت الهجرة الخارجية أو النزوح الداخلي في تغيّر هيكل الأسرة، حيث اضطرت بعض الأسر إلى إدارة شؤونها بوجود أحد الوالدين فقط. وقد نتج عن ذلك انتقال كامل للسلطة الإدارية والاقتصادية للطرف المتبقي، مع تحمّله أعباء إضافية. وتشير التقارير الإنسانية إلى أن غياب أحد الوالدين بسبب الهجرة الاقتصادية يعيد تعريف الأدوار داخل الأسرة ويؤثر في العلاقات بين أفرادها. (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2022)

وبحسب إحصائيات رسمية منشورة (حتى نهاية 2022)، بلغ إجمالي عدد اليمنيين المغتربين في المملكة العربية السعودية حوالي 1,803,469 مغتربًا منهم 1,334,481 رجلاً (ذكور) و468,988 امرأة (إناث). هذه الأرقام تشمل يمنيين من جنوب اليمن وشماله معًا، ويعد السعوديون الوجهة الرئيسية للمغتربين اليمنيين داخل دول الخليج، وغالبية هؤلاء الرجال يعملون هناك بهدف كسب الرزق وإرسال الدعم لأسرهم في اليمن، خصوصًا في محافظات جنوب اليمن التي تأثرت حربًا

المالية

إلى إعادة تشكيل أنماط الإنفاق واتخاذ القرار داخل الأسرة، إذ قد يعزز وجود مصدر دخل خارجي من مكانة الشخص المُحوَّل، حتى وإن كان غائبًا جسديًا. كما قد تُحدث هذه التحويلات تغييرًا في أولويات الإنفاق، بالانتقال من تلبية الاحتياجات الأساسية إلى تحسين مستوى المعيشة نسبيًا. وتشير دراسات الهجرة في العالم العربي إلى أن التحويلات تؤثر في توازنات السلطة داخل الأسرة، خاصة في حالات غياب المعيل لفترات طويلة (المنظمة الدولية للهجرة، 2022) غير أن لهذا الاعتماد آثارًا جانبية محتملة، إذ قد يؤدي إلى ترسيخ ثقافة الاتكالية وضعف المبادرات الإنتاجية المحلية إذا لم تُستثمر التحويلات في أنشطة مدرة للدخل. كما أن انقطاع التحويلات أو عدم انتظامها يعرّض الأسرة لهزات مفاجئة تزيد من هشاشتها. وتؤكد التقارير التنموية أن استدامة التحويلات غير مضمونة، نظرًا لتأثيرها بالظروف الاقتصادية في دول المهجر (البنك الدولي، 2023)

ومن زاوية نفسية واجتماعية، قد يترتب على الهجرة المرتبطة بالتحويلات غياب أحد الوالدين لفترات طويلة، ما ينعكس على التنشئة الأسرية والتماسك العاطفي بين أفراد الأسرة. فالدعم المالي لا يعوّض دائمًا الحضور الأسري المباشر، وقد تظهر تحديات في التواصل أو في تحمل الطرف المقيم أعباء الإدارة اليومية للأسرة. وتشير التقارير

تزايد اعتماد الأسر الجنوبية على التحويلات المالية القادمة من الخارج في ظل استمرار الحرب وتراجع النشاط الاقتصادي المحلي، حيث أصبحت هذه التحويلات تمثل مصدرًا أساسيًا أو مكملًا للدخل لدى شريحة واسعة من الأسر. ويُعزى هذا التوسع إلى ضعف فرص العمل داخليًا، وتآكل الأجور بفعل التضخم، ما دفع العديد من الأفراد إلى الهجرة بحثًا عن مصادر رزق أكثر استقرارًا. وتشير التقارير التنموية العربية إلى أن التحويلات تُعد شبكة أمان غير رسمية في البيئات الهشة، إذ تسهم في تعويض جزء من خسائر الدخل المحلي. (البنك الدولي، 2023)

من الناحية الاقتصادية، تسهم التحويلات في تحسين القدرة الشرائية للأسر، وتغطية الاحتياجات الأساسية من غذاء وسكن وتعليم وصحة، كما قد تُستخدم في سداد الديون المتراكمة نتيجة الأزمات. غير أن الاعتماد المتزايد عليها قد يعكس هشاشة الاقتصاد المحلي وضعف قدرته على توليد فرص عمل كافية. وتوضح التقارير الإقليمية أن الاقتصادات المتأثرة بالصراع تميل إلى ارتفاع نسبة مساهمة التحويلات في الدخل القومي، ما يشير إلى تحوّلها من مصدر داعم إلى عنصر حيوي لاستقرار الأسر. (صندوق النقد الدولي، 2022)

وعلى المستوى الاجتماعي، تؤدي التحويلات

الضائقة الاقتصادية وارتفاع حدة التوتر بين الزوجين

4. الضغوط المعيشية انعكست سلباً على أساليب التواصل داخل الأسرة، وهذا بدوره أدى الى تأثر الأبناء نفسياً نتيجة الأجواء المشحونة داخل المنزل

5. أظهرت النتائج تراجع الدور الاقتصادي التقليدي للأب في بعض الحالات بسبب البطالة أو فقدان مصدر الدخل، وفي المقابل، برزت زيادة في مشاركة المرأة في إعالة الأسرة، سواء عبر العمل الرسمي أو غير الرسمي

6. كشفت الدراسة عن إعادة توزيع غير معلنة للمسؤوليات داخل الأسرة، شملت الجوانب الاقتصادية والتربوية، كما تبين أن هذه التحولات أحدثت توترات مرحلية في بعض الأسر، بينما تكيفت أسر أخرى مع النمط الجديد من الأدوار

7. أظهرت البيانات أن نسبة كبيرة من الأسر تعتمد جزئياً أو كلياً على التحويلات المالية من الخارج حيث تبين أن التحويلات تمثل عنصراً أساسياً في تغطية الاحتياجات الغذائية والتعليمية والصحية

8. لوحظ أن الأسر التي تعتمد على التحويلات تتمتع باستقرار نسبي مقارنة بغيرها، إلا أن هذا الاستقرار مرتبط باستمرارية التحويل حيث أن غياب أحد الوالدين بسبب الهجرة أفرز تحديات اجتماعية وتربوية داخل الأسرة

الإنسانية إلى أن غياب أحد الوالدين بدافع العمل الخارجي يُعد عاملاً مؤثراً في إعادة تشكيل العلاقات داخل الأسرة. (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2022) وبناءً على ذلك، فإن توسّع الاعتماد على التحويلات المالية في المجتمع الجنوبي يُعد استجابة تكيفية لواقع اقتصادي مأزوم، لكنه في الوقت ذاته يعكس عمق الأزمة البنوية التي دفعت الأسرة إلى البحث عن بدائل خارجية لضمان بقائها. وهو ما يستدعي دراسة متأنية لتأثيراته بعيدة المدى على الاستقرار الأسري والتنمية المحلية

النتائج

1. أظهرت البيانات أن الغالبية العظمى من الأسر تعاني من تراجع واضح في مستوى الدخل مقارنة بما قبل الحرب، كما تبين وجود انخفاض ملحوظ في القدرة الشرائية، مع عجز العديد من الأسر عن تلبية احتياجاتها الأساسية بصورة منتظمة

2. أكدت النتائج أن استمرار الحرب أسهم في فقدان مصادر دخل مستقرة، سواء بسبب البطالة أو إغلاق الأعمال أو النزوح، كما لوحظ أيضاً أن الأعباء الاقتصادية أصبحت الهاجس اليومي الأول للأسر، متقدمة على الاهتمامات التعليمية أو الاجتماعية الأخرى

3. كشفت الدراسة عن ارتفاع ملحوظ في مستوى الخلافات داخل الأسرة، خاصة تلك المرتبطة بالمصروفات وتديير الاحتياجات، وكذلك كشفت عن وجود علاقة مباشرة بين

التوصيات

7. توفير برامج تدريبية للآباء والأمهات حول التكيف مع التحولات في الأدوار الأسرية وكذلك دعم المبادرات المجتمعية التي تعزز مفهوم الشراكة الأسرية بدل الصراع على الأدوار
8. تشجيع استثمار التحويلات المالية في مشاريع إنتاجية صغيرة بدلاً من الاقتصار على الاستهلاك، وتقديم برامج توعية مالية للأسر حول التخطيط وإدارة الدخل لضمان الاستدامة
9. العمل على تطوير بيئة اقتصادية محلية قادرة على خلق فرص عمل تقلل من الاعتماد المفرط على الهجرة
10. دراسة الأثر الاجتماعي طويل المدى لغياب أحد الوالدين بسبب الهجرة، ووضع برامج دعم للأسر المتأثرة

الخاتمة

تكشف المعطيات الميدانية والتحليل النظري لمحاوّر الدراسة أن الأسرة الجنوبية لم تعد تواجه أزمة عابرة، بل تعيش حالة مرگبة من الضغوط المتداخلة التي أعادت تشكيل بنيتها ووظائفها بصورة عميقة. فالحرب بما أفرزته من فقدان للاستقرار الأمني وتراجع اقتصادي، ترافقت مع موجات متصاعدة من الغلاء وتآكل القدرة الشرائية، لتضع الأسرة أمام معادلة صعبة تتمثل في الحفاظ على تماسكها في ظل موارد محدودة وبيئة غير مستقرة

1. ضرورة تعزيز برامج الحماية الاجتماعية الموجهة للأسر ذات الدخل المحدود، بما يضمن توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية (الغذاء، الصحة، التعليم)
2. دعم مبادرات التمكين الاقتصادي للأسر، من خلال مشاريع صغيرة مدرة للدخل تقلل من الاعتماد الكلي على المساعدات
3. تشجيع الشراكات بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتوفير شبكات أمان اجتماعي مستدامة، والعمل على تثبيت أسعار السلع الأساسية قدر الإمكان عبر سياسات رقابية ودعم السلع الحيوية
4. تفعيل برامج الإرشاد الأسري والدعم النفسي داخل المجتمع، خاصة في المناطق الأكثر تأثراً بالأزمة وكذلك نشر الوعي بأساليب إدارة الضغوط وحل النزاعات داخل الأسرة من خلال حملات توعوية وورش عمل مجتمعية
5. إدماج مفاهيم الصحة النفسية والتماسك الأسري في البرامج الإعلامية والتعليمية، وإنشاء مراكز استشارات أسرية منخفضة التكلفة أو مجانية لمساندة الأسر في إدارة الخلافات
6. دعم سياسات التمكين الاقتصادي للمرأة بما يضمن مشاركتها الفاعلة دون أن تتحمل عبئاً مضاعفاً، وتعزيز ثقافة تقاسم المسؤوليات داخل الأسرة بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية

الهجرة
وبناءً على ما سبق، يمكن توصيف واقع الأسرة الجنوبية بأنه حالة من «الإرهاق الاجتماعي»، وهو مفهوم يشير إلى تراكم الضغوط الاقتصادية والنفسية والاجتماعية إلى حدٍّ تتآكل فيه قدرة النسق الأسري على التكيف المستدام، دون أن يصل بالضرورة إلى التفكك الكامل. إنها مرحلة وسطى بين الصمود والانهيار، تتسم بارتفاع مستوى التوتر، وضعف الموارد، واستنزاف الطاقات العاطفية والاقتصادية

وعليه، فإن معالجة هذه الحالة لا تقتصر على التدخل الاقتصادي فحسب، بل تتطلب مقاربة شاملة تشمل دعم الاستقرار المعيشي، وتفعيل برامج الإرشاد الأسري والنفسي، وتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية، مما يعيد للأسرة قدرتها على أداء وظائفها التربوية والاجتماعية بصورة متوازنة

إن الأسرة الجنوبية، رغم الضغوط، ما زالت تمثل خط الدفاع الأول في مواجهة تداعيات الأزمة، غير أن استمرار حالة الإرهاق دون تدخلات داعمة قد يحوّل التوتر المؤقت إلى اختلال بنيوي طويل الأمد، وهو ما يجعل من دراسة هذه الظاهرة ضرورة علمية ومجتمعية في آنٍ واحد

وقد أظهر تحليل المحاور أن الضغوط الاقتصادية لم تبقَ في حدودها المادية، بل تحولت إلى توتر نفسي واجتماعي انعكس في صورة زيادة النزاعات الأسرية، واضطراب أنماط التواصل داخل الأسرة. فالعجز عن تلبية الاحتياجات الأساسية، والقلق المستمر بشأن المستقبل، ولّد حالة من الإجهاد المزمّن الذي أثار في استقرار العلاقات الزوجية والتربوية

كما كشفت الدراسة عن تحولات واضحة في أدوار الأب والأم، حيث أعادت الأزمة توزيع المسؤوليات داخل الأسرة، فتراجع الدور الاقتصادي التقليدي للأب في بعض الحالات، مقابل تعاظم دور الأم في الإعالة واتخاذ القرار. ورغم أن هذه التحولات قد تمثل نمطاً من التكيف الاجتماعي، إلا أنها في سياق الضغوط الممتدة قد تنتج توترات مرحلية تعكس صعوبة الانتقال من نمط تقليدي إلى آخر أكثر مرونة

وفي موازاة ذلك، برز الاعتماد المتزايد على التحويلات المالية كآلية تعويضية لضمان الاستقرار المعيشي، غير أن هذا الاعتماد، رغم أهميته في تخفيف حدة الفقر، يعكس هشاشة الاقتصاد المحلي ويؤسس لنمط من الارتباط الخارجي الذي قد يعيد تشكيل العلاقات الأسرية وأنماط السلطة داخلها، خاصة في حالات غياب أحد الوالدين بسبب

المراجع:

- 1-البنك الدولي. (2020). تقرير عن الهشاشة والصراع والعنف
- 2-البنك الدولي. (2023). موجز الهجرة والتنمية
- 3-البنك الدولي. (2023). اليمن: تحديث اقتصادي. واشنطن
- 4-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2019). تقييم أثر النزاع على التنمية في الدول العربية
- 5-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2022). أثر النزوح على التماسك الاجتماعي. نيويورك
- 6-الجهاز المركزي للإحصاء اليمني. (2022). تقرير مسح الأحوال المعيشية للأسر. صنعاء
- 7-صندوق النقد الدولي. (2022). آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
- 8-على ليلة. (2019). علم اجتماع الأسرة العربية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية
- 9-عدن تايم3 يونيو 2023.
- 10-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2021). تداعيات الأزمات الاقتصادية على الأسر العربية
- 11-المنظمة الدولية للهجرة. (2022). تقرير الهجرة العالمي
- 12-منظمة الصحة العالمية. (2021). الصحة النفسية في سياقات النزاع
- 13-مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA). (2022). التقرير الإنساني السنوي
- 14-منظمة الصحة العالمية. (2023). الصحة النفسية في حالات الطوارئ والنزاعات. جنيف
- 15-منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). (2022). أثر النزاع على رفاه الأطفال والأسر في اليمن. صنعاء
- 16-المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2021). التحولات الاجتماعية في المجتمعات العربية. الدوحة
- 17-المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (2024). تقرير النزوح الداخلي في اليمن. جنيف
- 18-منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). (2023). حماية الطفل والأسرة في حالات الطوارئ. صنعاء
- 19-منظمة الصحة العالمية. (2023). العنف الأسري في البيئات الهشة. جنيف
- 20-منظمة المرأة العربية. (2020). المرأة العربية في ظل الأزمات والصراعات
- 21-منظمة الصحة العالمية. (2021). الصحة النفسية في سياقات النزاع
- 22-مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA). (2022). التقرير الإنساني السنوي
- 23-المنظمة الدولية للهجرة. (2022). تقرير الهجرة العالمي
- 24-مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA). (2022). التقرير الإنساني السنوي

إعادة تعريف النجاح الفني في موسم رمضان 2026..

تحولات الأداء والاختيار لدى نجوم الدراما العربية.. من منطق المنافسة إلى منطق التجربة



اقتصاص

□ ولاء عمران

صحافية وباحثة مصرية مساعد رئيس تحرير
جريدة الجمهورية المصرية

في موسم درامي لا يهدأ، وبين سباق الأدوار والأرقام ونسب المشاهدة، تبدو اختيارات الفنانين هذا العام وكأنها تخرج قليلاً عن القواعد المعتادة. فبعيداً عن فكرة "البطولة المطلقة" أو "العمل الأكثر انتشاراً"، يظهر توجه مختلف يضع التجربة نفسها في المقدمة، ويمنح مساحة أكبر للبحث عن أدوار تحمل معنى، لا مجرد حضور

في أحاديث عدد من النجوم، تتقاطع ملامح هذا التحول بوضوح؛ حيث لم تعد المنافسة هي المحرك الأساسي، بل أصبحت الجودة والصدق الفني هما الرهان الحقيقي. بعضهم يقترب من أدوار تشبهه شخصياً، كما في تجربة أحمد العوضي، وآخرون يذهبون إلى مساحات جديدة تكسر الصورة النمطية، كما يفعل أحمد عيد، بينما يفضل البعض العمل داخل فريق متكامل دون الانشغال بموقعه في الصدارة، كما يشير مصطفى غريب وفي مسار مواز، تبدو التجارب الفنية أكثر انفتاحاً على التنوع، حيث تنتقل مي كساب بين الغناء والتمثيل، باحثة عن صيغة تجمع بين الحضور الفني والحياة الشخصية، في حين تعيد شذى حسون تعريف علاقتها بالغناء بوصفه تعبيراً عن الهوية لا مجرد عمل فني هذه الأصوات، على اختلافها، تلتقي عند نقطة واحدة: إعادة التفكير في معنى النجاح داخل المشهد الفني. لم يعد النجاح مرتبطاً فقط بعدد الأعمال أو حجم الانتشار، بل بقدرة الفنان على تقديم تجربة صادقة، تترك أثراً، وتعبّر عنه هو قبل أن تعبّر عن

الجمهور

في هذا السياق، تكشف هذه الحوارات عن ملامح

وقد أدى هذا إلى تأجيل العرض لضمان تقديم العمل بمصداقية فنية تليق بالموضوع المطروح
مسلسل «قنديل» لمحمد هنيدي: تأجل بسبب متطلبات إنتاجية معقدة، أبرزها تجهيز ديكور الحارة وارتفاع التكاليف، ما يجعل التأجيل خيارًا استراتيجيًا لتفادي تقديم عمل ناقص التحضيرات

مسلسل «قبل وبعد» لمي عز الدين: تم تأجيله نتيجة ضيق الوقت وعدم اكتمال التحضيرات، في إطار التزام صناع العمل بالحفاظ على جودة المسلسل واحترام الجمهور

مسلسل «الماليك»: تأثر بالجانب التاريخي، حيث تطلب إعداد مواقع أثرية محددة وتجهيزات معقدة، ما استدعى تأجيل التصوير لضمان الدقة التاريخية والبعد البصري للعمل

مسلسل «ممکن»: رغم بدء التصوير مبكرًا، واجه تأجيلًا لأسباب فنية، إذ حرصت الجهة المنتجة على استكمال العمل بجودة عالية قبل تحديد موعد عرض جديد

مسلسل «عاليا» لغادة عبد الرزاق: شهد خلافات تعاقدية وصلت إلى الإجراءات القانونية، نتيجة اتهامات بالتأجيل وتسويق العمل دون الالتزام بالحقوق المالية، مما يعكس التحديات القانونية التي قد تواجه صناعة الدراما

مسلسل «حرم السفير» ليسرا: تأجل بسبب ضيق الوقت وحرصًا على المستوى الفني، مما يؤكد أن قرار الانسحاب جاء بعد دراسة دقيقة للمصالح الفنية والقانونية

مسلسل «رمضان كريم» الجزء الثالث: تأجل إلى رمضان 2027 نتيجة وفاة المؤلف أحمد عبد الله والمخرج سامح عبد العزيز، وهو قرار يعكس احترام الجانب الإنساني والفني معًا

تُبرز هذه الانسحابات والتأجيلات أن موسم رمضان 2026 لم يكن مثيّرًا للجدل فقط بسبب الأعمال التي عُرضت، بل أيضًا بسبب القرارات الصعبة التي اتخذها صناع الدراما. إذ تحمل كل حالة انسحاب أو تأجيل قصة خاصة، مليئة بالتحديات الفنية والإنتاجية، والتي غالبًا ما تبقى وراء الكواليس بعيدًا عن المشاهد. ومن خلال هذه الظاهرة، يتضح أن صناعة الدراما أكثر تعقيدًا مما تبدو عليه، وأن الالتزام بالجودة واحترام الجمهور غالبًا ما يكونان السبب الرئيس وراء أصعب القرارات الإنتاجية والفنية

مرحلة جديدة في الدراما العربية، حيث يتحول الفنان من مجرد منافس في سباق موسمي إلى صانع تجربة يبحث عن معنى أعمق لما يقدمه على الشاشة

تحديات غير مسبوقة في صناعة الدراما المصرية

شهد موسم رمضان 2026 تحديات غير مسبوقة في صناعة الدراما المصرية، إذ برزت الانسحابات والتأجيلات كأحد أبرز سمات الموسم، مما سلط الضوء على التعقيدات الإنتاجية والضغوط المالية والفنية والقانونية التي تواجه صناع الأعمال الفنية. فخلف كل إعلان عن مسلسل جديد، يكمن سباق صامت مع الزمن، حيث تتطلب كل مرحلة إنتاجية قرارات دقيقة توازن بين الطموح الفني والقدرة على الإنجاز ضمن الجدول الزمني المحدد

أوضحت هذه الظاهرة أن الانسحابات والتأجيلات لا يمكن تفسيرها بالضرورة كعلامة على الفشل، بل غالبًا ما تعكس التزامًا بالمعايير الفنية واحترامًا للجمهور، حيث يسعى المنتجون والمخرجون والفنانون إلى تقديم أعمال مكتملة الجودة، حتى إذا استلزم الأمر تأجيل موعد العرض أو الانسحاب من السباق الرمضاني في هذا السياق، يتضح أن صناعة الدراما تواجه صعوبة في الموازنة بين الرغبة في تقديم أعمال ضخمة ومؤثرة وبين الواقع العملي المحدود، سواء من حيث الوقت أو الإمكانيات الفنية. كل انسحاب أو تأجيل يمثل قرارًا استراتيجيًا أحيانًا مؤلمًا، ولكنه ضروري للحفاظ على مصداقية العمل الفني، سواء كان ذلك بسبب صعوبة إتمام كتابة الحلقات، أو اختيار الممثلين المناسبين، أو التعامل مع التحديات الإنتاجية المعقدة التي تفرض نفسها على أي مشروع درامي ضخم

أبرز حالات الانسحاب والتأجيل

مسلسل «الحب لعبة»: كان من المفترض أن يمثل أول بطولة مطلقة للفنان نور النبوي، إلا أن ضيق الوقت وعدم اكتمال كتابة الحلقات أدى إلى الانسحاب من السباق الرمضاني، مما يعكس حرص صناع الدراما على تقديم تجربة فنية متكاملة تحترم جمهورها
مسلسل «طاهر المصري»: واجه تحديات متعلقة بالجانب الرياضي والتمثيلي، إذ كان يتطلب اختيار لاعبات كرة قدم يمتلكن القدرة التمثيلية اللازمة.



«صحاب الأرض»... محمد هشام عبيه يروي

الحكاية الإنسانية للحرب

يبدو أن الكاتب والسيناريست محمد هشام عبيه يواصل ترسيخ موقعه كواحد من الأصوات الدرامية التي تراهن على الإنسان بوصفه مركز الحكاية، لا مجرد عنصر داخلها. فمنذ بداياته، اختار أن يتعد عن المعالجات السطحية أو الطروحات المباشرة، مفضلاً الاقتراب من المناطق الأكثر تعقيداً وحساسية، حيث تتقاطع المشاعر مع الأسئلة، وتشكل الدراما من تفاصيل الحياة اليومية لا من الشعارات الكبرى

في أحدث أعماله «صحاب الأرض»، يقدم عبيه نموذجاً واضحاً لهذه الرؤية، من خلال معالجة إنسانية للحرب في غزة، بعيداً عن الطرح السياسي التقليدي. فبدلاً من إعادة إنتاج ما تقدمه نشرات الأخبار، يذهب إلى ما وراء الصورة، مركزاً على التجربة الفردية للإنسان داخل هذا الواقع القاسي. اختيار بطلة مصرية تعمل طبيبة داخل القطاع لم يكن مجرد قرار درامي، بل محاولة لخلق زاوية رؤية قريبة من المثلقي العربي، تعيش الصدمة نفسها وتكتشف تدريجياً حجم المأساة التي يعيشها المدنيون

هذا التوجه يعكس إدراكاً واعياً لحالة «التشيع» التي يعيشها الجمهور تجاه الخطاب السياسي، وهو ما دفعه إلى تقديم سرد مختلف، يراهن على العاطفة والفهم بدلاً من التلقين. في هذا السياق، تصبح الحرب خلفية، بينما يتقدم الإنسان إلى الواجهة، بكل ضعفه وأسئلته وقدرته على التمسك بالحياة رغم كل شيء

حتى عنوان العمل «صحاب الأرض» يحمل دلالة تتجاوز الإطار الجغرافي، لي طرح مفهوماً إنسانياً أوسع يرتبط بفكرة الانتماء والهوية، وهي قيمة تتكرر في أعمال عبيه بشكل لافت. فهو لا يقدم قضايا محلية ضيقة، بل يفتحها على أفق إنساني أرحب، يجعلها قابلة للتأمل والتقاطعات مع تجارب شعوب أخرى

هذه المقاربة ليست جديدة على مسيرته، فقد سبق أن تناول قضايا شائكة مثل التطرف في «بطلوع الروح» أو الإشكاليات الأخلاقية في «صلة رحم»، معتمداً دائماً على تفكيك الظاهرة من الداخل، دون شيطنة مبسطة أو ترير مباشر. هو لا يقدم شخصيات مثالية أو شريرة بشكل مطلق، بل يذهب إلى المنطقة الرمادية، حيث تتشكل الدوافع الإنسانية المعقدة، ويتك للمشاهد مساحة التفكير بدلاً من فرض الأحكام

وفي تناوله للتطرف، يبرز توجهه نحو كسر الصورة النمطية، عبر تقديم الشخصيات بوصفها بشراً يحملون تناقضاتهم وضعفهم، وهو ما يفتح الباب لفهم أعمق للظاهرة بدل الاكتفاء بإدانتها. هذا الخيار لا يخلو من مخاطرة، لكنه يعكس قناعة بأن المواجهة الحقيقية لا تكون فقط بالسلاح، بل بالفهم أيضاً

كما يظهر في أعماله حرص واضح على الموازنة بين الأمانة والحرية، خاصة عند التعامل مع شخصيات تاريخية أو دينية، كما في «رسالة الإمام». فهو يدرك حساسية هذه النماذج في الوعي الجمعي، لذلك يقدمها بقدر من الاحترام، دون أن يلغي بعدها الإنساني أو يحولها إلى صورة مثالية جامدة

وعلى مستوى الشكل، يميل عبيه إلى الأعمال القصيرة، وليس بدافع إنتاجي، بل كخيار فني يمنحه مساحة للتركيز والتكثيف، بعيداً عن الإطالة التي قد تضعف البناء الدرامي. هذا الاختيار يعكس فهماً لطبيعة السرد الحديث، الذي يفضل العمق على الامتداد، ويبحث عن التأثير بدل الاستهلاك

في المحصلة، تبدو تجربة محمد هشام عبيه محاولة مستمرة للكتابة من داخل الإنسان، لا من خارجه. هو لا يسعى إلى الضجيج أو الإثارة السريعة، بل إلى بناء حكايات تترك أثراً، وتطرح أسئلة أكثر مما تقدم إجابات. وبين الحرب والتطرف والقضايا الاجتماعية، يبقى خطه الأساسي هو البحث عن المعنى في تلك المنطقة الرمادية التي تشبه الحياة أكثر مما تشبه الدراما



أحمد العوضي: من حلبة القتال إلى شاشة الدراما... «علي كلاي» أقرب أدوارني إليّ

ليس غريباً أن يعود أحمد العوضي هذا الموسم إلى عالم الرياضة، لكن المختلف هذه المرة أن المسافة بينه وبين الشخصية تكاد تختفي. فـ«علي كلاي» لا يبدو مجرد دور جديد في مسيرته، بقدر ما يشبه امتداداً طبيعياً لتجربة عاشها طويلاً خارج الكاميرا

في حديثه، لا يفضل العوضي بين التمثيل والملاكمة. كلاهما، كما يوحى، جزء من تكوينه الشخصي. لذلك حين يتحدث عن «علي»، لا يتحدث عنه كشخصية مكتوبة، بل كحالة يعرفها جيداً—شاب يعيش حياة بسيطة، يعمل، ويقا، ويحاول أن يجد مكانه وسط كل هذا يقول العوضي إن ما جذبته إلى الدور هو هذا التشابه تحديداً. «علي» يعمل في تجارة قطع الغيار، لكنه يحمل شغفاً كبيراً برياضات القتال، خاصة الـMMA، وهي رياضة ارتبط بها العوضي لسنوات. هذا التقاطع بين اليومي والنعيف، بين البساطة والرغبة في إثبات الذات، هو ما جعله يرى في الشخصية شيئاً حقيقياً يمكن تقديمه بصدق

حتى اسم العمل لم يكن عابراً. «علي كلاي»—كما يوضح—يحمل في داخله أثر الملاكم الأسطوري محمد علي، ليس فقط كرمز للقوة، بل كنموذج للالتزام والقدرة على مواجهة التحديات. الاسم هنا لا يزين الشخصية، بل يفسرها

ورغم أن العمل يميل إلى الأكشن، إلا أن العوضي يحرص على التأكيد أن المسلسل لا يقوم على المواجهات

الجسدية وحدها. «الحياة ليست خطأ واحداً»، يقول، مشيراً إلى أن العمل يضم خطوطاً إنسانية ورومانسية واجتماعية، تمنح الشخصيات عمقاً أكبر، وتخرجها من قالب «البطل الصلب» إلى مساحة أكثر إنسانية لكن، خلف هذه السهولة الظاهرة، كان هناك تحدٍ من نوع آخر. فالعوضي، الذي اعتاد على الجانب البدني في أدواره، يرى أن الصعوبة الحقيقية كانت في تقديم «علي» كشخص يعيش صراعات داخلية، لا كمجرد مقاتل على الشاشة

و حين يتحدث عن بداياته، يعود إلى نقطة يعرفها جيداً: الرياضة. يذكر كيف كانت جزءاً من حياته منذ الصغر، وكيف التفت إليها بعض المخرجين مبكراً. ويستعيد دعم الفنان الراحل نور الشريف، الذي شجعه—كما يقول—على استثمار هذه الخلفية داخل العمل الفني، وهي نصيحة لا تزال حاضرة في اختياراته حتى اليوم

أما عن كواليس التصوير، فيشير إلى أن أكثر ما كان مرهقاً هو التنقل بين مواقع متعددة، تجاوزت 150 موقعاً. ومع ذلك، يرى أن هذا التنوع منح العمل طابعاً بصرياً مختلفاً، أقرب إلى الواقع

بعيداً عن «علي كلاي»، يتحدث العوضي عن مشاريعه الأخرى بنبرة مختلفة قليلاً. فيلم «شمشون ودليلة» يمثل—كما يقول—محاولة للخروج من قالب البطل الشعبي، عبر تجربة تخرج بين الأكشن والكوميديا، وتقدم جانباً آخر من أدائه

ورغم ارتباطه بالدراما والسينما، يظل المسرح حاضراً كحلم مؤجل. «يحتاج إلى تفرغ كامل»، يقول، مشيراً

الشخصية وتفصيلها النفسية والدرامية قبل بدء التصوير. هذه النقاشات ساعدت على بناء شخصية متماسكة تعكس التحولات التي تمر بها خلال الأحداث كما أعرب غريب عن سعادته بالتعاون مع الفنان دياب في بطولة العمل، مشيراً إلى أن العلاقة التي تجمعهما تقوم على الصداقة والاحترام المتبادل، إلى جانب الإيمان المشترك بأهمية العمل الجماعي في الفن. ويرى أن هذه الروح تنعكس بشكل إيجابي على أجواء التصوير وعلى طبيعة الأداء داخل المشاهد

وعن المنافسة في موسم الدراما، أوضح غريب أنه لا ينشغل كثيراً بفكرة المنافسة بقدر اهتمامه بجودة العمل الذي يقدمه، مؤكداً أن طموحه الأساسي يتمثل في تقديم تجربة درامية قادرة على الوصول إلى الجمهور وترك أثر لديهم. فنجاح العمل، في رأيه، لا يقاس فقط بحجم الانتشار، بل بمدى صدقه وقدرته على ملامسة الناس

وكشف أيضاً عن أن العمل يتيح مساحة مدروسة



من الارتجال داخل بعض المشاهد، لكن ذلك يتم دائماً بالتنسيق مع المخرج والمؤلف، بحيث يظل الارتجال في حدود ما يخدم الشخصية والبناء الدرامي العام للعمل وتطور أحداث مسلسل «هي كيميا؟» حول شخصية «سلطان القط»، الشاب الذي تنقلب حياته رأساً على عقب بعد وفاة والده، حين يكتشف أن شقيقه غير الشقيق متورط في تجارة المخدرات، ويتكز لديه حقيبة تحمل سراً خطيراً يضعه في مواجهة عالم معقد من الصراعات. ومن هنا يبدأ مسار درامي متشابك بين

إلى أن جدول أعماله لم يسمح بذلك حتى الآن، لكنه لا يستبعد خوض التجربة قريباً

وعن الجدل الدائم حول لقب «الأعلى أجراً»، يبدو موقفه واضحاً: لا يعنيه الأمر كثيراً. ما يشغله—كما يكرر—هو العمل نفسه، وتأثيره لدى الجمهور، الذي يفضل دائماً أن يلتقي به في الشارع، لا عبر الأرقام أو التصنيفات

في النهاية، يبدو أن العوضي يرى الفن كمساحة شخصية قبل أن يكون مهنة. «صعب أسيبه»، يقول ببساطة. جملة قصيرة... لكنها ربما تلخص كل شيء

مصطفى غريب: لا تشغلني البطولة المطلقة

في وقت أصبحت فيه حسابات البطولة والمنافسة جزءاً من معادلة صناعة الدراما، يختار الفنان مصطفى غريب أن ينطلق في اختياراته الفنية من زاوية مختلفة، تقوم على الإيمان بقيمة العمل الجماعي وأهمية المشروع الدرامي المتكامل. ومن هذا المنطلق جاءت مشاركته في مسلسل «هي كيميا» حيث يؤكد أن ما يجذبه لأي تجربة فنية هو قوة الشخصية داخل العمل ومدى تأثيرها في مسار الأحداث، وليس حجم البطولة أو ترتيب الأسماء على شارة البداية

غريب أوضح أن حماسه للمشاركة في المسلسل بدأ منذ اللحظة الأولى التي عُرضت عليه فيها فكرة العمل، عندما تواصل معه مؤلف المسلسل مهذب طارق وطرح عليه الخطوط الأساسية للقصة بعد الانتهاء من كتابة جزء كبير من الحلقات. وبعد قراءة الحلقات، وجد نفسه أمام نص يمتلك بنية درامية واضحة ومشوقة، وهو ما دفعه إلى التحمس للمشروع والدخول في نقاشات مطولة مع فريق العمل قبل بدء التنفيذ وأشار إلى أنه لا ينظر إلى العمل الفني من زاوية الدور الفردي فقط، بل يهتم بالعمل بوصفه مشروعاً متكاملًا تتكامل فيه عناصر الكتابة والإخراج والأداء التمثيلي. لذلك فإن اختياراته تعتمد في المقام الأول على طبيعة المشروع نفسه وقوة الفكرة التي يقوم عليها، مؤكداً أن النص الجيد هو الأساس الذي يُبنى عليه نجاح أي عمل درامي

وفيما يتعلق بالتحضير لشخصية «سلطان»، كشف غريب أن الاستعداد لها مر بعدة مراحل، بدأت بقراءة دقيقة للنص، ثم عقد جلسات عمل مكثفة مع مؤلف العمل والمخرج إسلام خيرى حيث تمت مناقشة ملامح



شقيقين جمعتهما صلة الدم، لكن فزقتهما الاختيارات والطريق الذي سار فيه كل منهما ويشارك في بطولة المسلسل إلى جانب مصطفى غريب ودياب عدد من الفنانين، من بينهم ميمي جمال وميمي جمال وسيد رجب في عمل درامي يسعى إلى تقديم حكاية إنسانية تدور داخل عالم شديد التعقيد، تتقاطع فيه العلاقات والمصالح والصرعات

أحمد عيد.. لا تشغله المنافسة... والتحول إلى الدراما ضرورة فنية

يشهد المسار الفني للفنان أحمد عيد تحولًا لافتًا يعكس حالة من النضج التدريجي في اختياراته، بعد سنوات ارتبط خلالها اسمه بالأعمال الكوميديا التي صنعت حضوره لدى الجمهور. هذا التحول لا يبدو عابرًا أو مدفوعًا بموضة درامية مؤقتة، بل يأتي في سياق تطور طبيعي لتجربة فنية تسعى إلى تجاوز القوالب الجاهزة والبحث عن مساحات أعمق في الأداء

في مشاركته الأخيرة بمسلسل «أولاد الراعي»، يقدم عيد نموذجًا واضحًا لهذا التحول، من خلال شخصية تحمل أبعادًا نفسية وإنسانية مركبة، بعيدة عن الصورة النمطية التي اعتاد الجمهور رؤيته فيها. ويبدو أن اختياره لهذا الدور لم يكن قائمًا على اعتبارات الحضور أو المساحة، بقدر ما كان مرتبطًا بطبيعة الشخصية نفسها وما تتيح من تحدٍ مهني، خاصة أنها تختلف عنه على المستوى الشخصي، ما يفرض عليه إعادة تشكيل أدواته التمثيلية بما يتناسب مع متطلبات الدور

هذا التوجه يعكس قناعة متزايدة لدى عيد بأن الاستمرار في غمط واحد من الأدوار قد يؤدي إلى التكرار، وهو ما يتعارض مع فكرة التطور الفني. لذلك، يأتي انفتاحه على الأدوار الدرامية كجزء من محاولة واعية لاكتشاف مناطق جديدة في الأداء، خصوصًا مع تقدم التجربة العمرية والمهنية، حيث تتغير اهتمامات الفنان وتصبح أكثر ارتباطًا بالعمق والتأثير، لا بمجرد الحضور أو الانتشار

ورغم هذا التحول، لا يبدو أن عيد يعلن قطيعة مع الكوميديا، بقدر ما يعيد تعريف موقعها داخل مسيرته. فالكوميديا بالنسبة له تظل جزءًا أصيلًا من تجربته، لكنه لم يعد يرى نفسه محصورًا داخلها، بل يفضل التعامل معها كخيار من بين خيارات متعددة،

يحددها السياق الفني وجودة المشروع

في هذا السياق، يبرز موقفه من المنافسة الدرامية بوصفه مؤشرًا على هذه الرؤية الجديدة؛ إذ لا يضعها في مقدمة أولوياته، مفضلًا التركيز على جودة العمل نفسه. هذه المقاربة تعكس تحولًا من منطق «السباق» إلى منطق «التجربة»، حيث يصبح النجاح مرتبطًا بقدرته العمل على التأثير في الجمهور، لا فقط بحجم انتشاره



ومخرج وحرامي، مشيرة إلى أن اختيارها للعمل جاء لما يحمله من رسائل اجتماعية وإنسانية، إضافة إلى تقديمه نموذجًا للمرأة المصرية القوية القادرة على مواجهة التحديات

وأوضحت أن شخصية "منى" التي تقدمها في الفيلم تمثل امرأة مصرية مستقلة، تسعى لدعم أسرتها من خلال افتتاح صالون لتصفيف الشعر داخل منزلها، مؤكدة أن العمل يعكس قيم الجدنة والإيثار والتضحية التي تتميز بها المرأة المصرية، والتي وصفتها

أو مقارنته بغيره

كما أن تعاونه مع أسماء تمتلك خبرة كبيرة، مثل ماجد المصري وخالد الصاوي، يعكس رغبة في الانخراط في بيئة فنية تقوم على التفاعل الإبداعي، وهو ما ينعكس بدوره على طبيعة الأداء داخل العمل. فالمسألة لم تعد مجرد تقديم دور، بل المشاركة في بناء حالة درامية متكاملة تتداخل فيها الخبرات والرؤى

من جهة أخرى، يكشف اهتمام عيّد بالتفاصيل الدقيقة في بناء الشخصية عن وعي متقدم بأهمية العناصر البصرية والسلوكية في الإقناع الدرامي، حيث لا يقتصر الأداء على الحوار، بل يمتد إلى المظهر وطريقة الحركة والانفعالات، بوصفها أدوات أساسية في تشكيل الشخصية

في المحصلة، يمكن قراءة تجربة أحمد عيد الأخيرة بوصفها محاولة لإعادة تموضع داخل المشهد الفني، بعيدًا عن التصنيفات التقليدية. هو لا يرفض ماضيه الكوميدي، لكنه في الوقت نفسه لا يريد أن يبقى أسيرًا له. وبين هذين الحدين، يتحرك نحو مساحة أكثر اتساعًا، يراهن فيها على التنوع، وعلى تقديم أدوار تعكس ما يراه مرحلة جديدة في رحلته الفنية، حيث يصبح النضج عاملاً حاسمًا في إعادة صياغة الاختيارات وتحديد الاتجاه

مي كساب: بحلم بتقديم فيلم موسيقي.. ونفسي أجسد سيرة شادية

تخوض الفنانة مي كساب تجربة درامية جديدة خلال الموسم الرمضاني من خلال مسلسل نون النسوة، حيث تقدم شخصية مختلفة وجديدة عليها، إذ تجسد دور "لبيسة" لنجمة كبيرة، ضمن عمل يتناول قضايا إنسانية متعددة ويعكس تفاصيل الحياة اليومية للمرأة المصرية ومواقفها المختلفة

وأعربت مي كساب عن فخرها بالمشاركة في العمل إلى جانب الفنانة سيمون، مؤكدة أن وجودها يمنح العمل ثقلًا فنيًا وواضحًا، ويضيف عمقًا دراميًا للشخصيات. وقالت إن المسلسل يتيح لها فرصة تقديم أداء صادق يعكس التحديات والانصارات التي تعيشها النساء في حياتهن اليومية

وعن جديدها السينمائي، تحدثت مي كساب عن فيلمها الذي طُرح مؤخرًا في دور العرض بعنوان مؤلف

”هتعيشوا من غير رجالة“ التي طرحت عبر مواقع التواصل الاجتماعي، موضحة أنها جزء من فيلم آخر رجل في العالم، وأنها لا تعبر عن رأي شخصي بقدر ما تخدم فكرة العمل الذي يتساءل: ماذا سيحدث لو اختفى الرجال من العالم؟

وعن الأمومة، قالت إن هذه التجربة منحتها منظورًا مختلفًا للحياة، وساعدتها على تحقيق توازن بين العمل والأسرة، كما أضافت لها فهمًا أعمق للشخصيات التي تقدمها على الشاشة

وفي ما يتعلق بطموحاتها الفنية، كشفت مي كساب أنها تحلم بتقديم فيلم موسيقي يجمع بين الغناء والتمثيل ويكون احتفالًا بالفن المصري. كما أعربت عن رغبتها في تقديم السيرة الذاتية للفنانة الكبيرة شادية، مؤكدة أن تجسيد حياتها على الشاشة سيكون شرقًا ومسؤولية كبيرة لأي فنانة

شذى حسون: الغناء وطني... و«لا» التي

دفعت ثمنها صنعني

تبدو شذى حسون في مرحلتها الجديدة أقرب إلى فنانة تعيد صياغة موقعها داخل المشهد، لا عبر البحث عن الانتشار السريع، بل من خلال مراجعة عميقة لما تريد أن تقوله وكيف تقوله. فبعد مسيرة تنقلت فيها بين أنماط غنائية متعددة وهويات ثقافية متداخلة، تصل اليوم إلى نقطة أكثر وضوحًا، حيث يصبح الاختيار نفسه موقفًا، والفن وسيلة تعبير عن تجربة شخصية لا تقبل التنازل

أغنيبتها الأخيرة «إنت» لا تُقرأ فقط كعمل غنائي جديد، بل كإعلان غير مباشر عن بداية مرحلة مختلفة، تقوم على التكامل بين الإحساس والتجربة. فالأغنية، كما تعكسها رؤيتها، ليست مجرد إنتاج موسيقي، بل امتداد لحالة داخلية، حيث يتقاطع النضج الفني مع التجربة الإنسانية، في محاولة لتقديم محتوى يعيش أبعد من لحظة طرحه

هذا التحول لا ينفصل عن وعي متزايد بطبيعة الجمهور وتوقعاته، حيث لم تعد المنافسة بالنسبة لها أولوية بقدر ما أصبح الحفاظ على الجودة والاستمرارية هو التحدي الحقيقي. ومن هنا، يبدو أن حسون تتعامل مع كل عمل بوصفه اختبارًا جديدًا، لا لتأكيد النجاح، بل لإعادة تعريفه وفق معايير أكثر صرامة

بأنها ”أفضل ست في العالم“

كما أشارت إلى أن التعاون المستمر مع الفنان أحمد فتحي منح الفيلم حالة من الانسجام الفني، لافتة إلى أن هذا العمل يمثل اللقاء الحادي عشر بينهما على الشاشة، وهو ما ساعد على خلق أجواء مريحة خلال التصوير انعكست على الأداء داخل العمل

وفي سياق الأغاني داخل الفيلم، قالت مي إنها قدمت أغنية ”موجوعة منك“، والتي تأتي في سياق الأحداث وتخدم تطور الشخصية، مؤكدة حرصها على تقديم أغنيات ضمن الأعمال التي تشارك فيها لتعويض فترات غيابها عن الساحة الغنائية، وإضافة بعد درامي للتجربة الفنية

كما انتهت مي كساب مؤخرًا من تصوير الجزء الخامس من مسلسل اللعبة، والذي وصفته بأنه تجربة مختلفة تجمع بين الغموض والإثارة، مع تطور في مسار الشخصيات وأحداث مشوقة تدفع المشاهد لمتابعة العمل حتى النهاية

وعلى صعيد الأعمال الجديدة، تعاقدت مي على بطولة مسلسل أبطال الجمهورية، وهو عمل مكون من 10 حلقات ومن المقرر عرضه خارج الموسم الرمضاني، من تأليف محمد جلال وإخراج معتز حسام. وأكدت أن المسلسل يمثل فرصة لتقديم تجربة فنية مختلفة تأمل أن تنال إعجاب الجمهور

كما انتهت مؤخرًا من تصوير فيلم ذعر، الذي تشارك في بطولته مع أحمد فتحي، وتجسد خلاله شخصية مطربة تعمل في ملهى ليلي قبل أن تتجه لاحقًا إلى التمثيل، في إطار كوميدي اجتماعي

وعن الغناء، أكدت مي كساب أن الموسيقى ما زالت جزءًا أساسيًا من حياتها الفنية، موضحة أن الغناء يمنحها مساحة مختلفة للتواصل مع الجمهور. وقالت إنها تحرص على اختيار موضوعات جديدة وغير تقليدية في أغانيها، كما أنها تتردد كثيرًا قبل الموافقة على أي لحن، لأن معيارها الأساسي هو إحساسها بالأغنية عند تجربتها بصوتها

وبررت غيابها النسبي عن الحفلات الغنائية بانشغالها بأطفالها ومسؤولياتها الأسرية، مؤكدة أن تركيزها الأكبر أصبح في التمثيل، وأنها تحولت إلى ”ممثلة تغني“ أكثر من كونها ”مطربة تمثل“ وتطرقت مي إلى الجدل الذي أثير حول أغنية

ترتبط بالصدق والتأثير في هذا السياق، تطرح مفهوم "العالمية" بطريقة مختلفة، لا تختزلها في التعاون مع أسماء دولية، بل تربطها بقدرة الفن على العبور الثقافي والوصول إلى وجدان الإنسان، بغض النظر عن اللغة أو الجغرافيا. فالعالمية، في تصورهما، تبدأ من الحفاظ على الهوية، لا من التخلي عنها، وهو ما يفسر حرصها على المزج بين الروح العربية والانفتاح الموسيقي على تجارب جديدة كما أن تعدد الألوان الغنائية في مسيرتها لا يبدو خياراً تجارياً بقدر ما هو امتداد لهويتها المركبة، فهي نتاج

ثقافتين، وتتعامل مع هذا التنوع بوصفه مصدر قوة، يمنحها مساحة أوسع للتعبير، ويجعلها أكثر قدرة على التواصل مع شرائح مختلفة من الجمهور وعلى مستوى الموقف، لا تخفي حسون تمسكها بالصراحة، حتى وإن كان ثمنها خسارة بعض العلاقات. هذه الصراحة لا تُقدّم كصفة شخصية فقط، بل كجزء من فلسفة حياتها، حيث يصبح قول "لا" فعلاً مؤسساً، يعكس إدراكاً واضحاً للحدود، ولأهمية الحفاظ على الكرامة كشرط أساسي لأي علاقة، سواء كانت فنية أو إنسانية

في المقابل، يظهر وعيها بالقضايا الاجتماعية والإنسانية بوصفه امتداداً لدورها كفنانة، لا انفصلاً عنه. فهي ترى أن الفن، وخاصة الأغنية، يمتلك قدرة على التأثير تتجاوز الخطاب السياسي، لأنه يخاطب الوجدان مباشرة، ويترك أثراً طويلاً المدى في تشكيل الوعي. ومن هنا، تتحول الأغنية من وسيلة ترفيه إلى مساحة للتعبير عن الانتماء، والوَجع، والأمل هذا الفهم يتجلى أيضاً في مواقفها تجاه قضايا المرأة، حيث تؤكد على ضرورة وجود قوانين تحمي الكرامة الإنسانية بشكل فعلي، بعيداً عن الشعارات، مع الإقرار بأن الطريق إلى التوازن داخل المجتمعات العربية يمر عبر الحوار واحترام الاختلاف، لا عبر الصدام ورغم حضورها المستمر في الحفلات والمهرجانات، لا يبدو أن حسون تنجرف وراء إيقاع السوشيال ميديا السريع، بل تحاول الحفاظ على مسافة تضمن لها بقاء هويتها الفنية واضحة، وبالنسبة لها، الضجيج قد يصنع لحظة، لكنه لا يصنع مسيرة، وهو ما يفسر حرصها على اختيار أعمالها بعناية، حتى وإن قلَّ حضورها مقارنة بغيرها

في المحصلة، تقدم شذى حسون نموذجاً لفنانة تحاول إعادة تعريف علاقتها بالفن والجمهور، بعيداً عن القوالب الجاهزة. هي لا ترفض الماضي، لكنها لا تقف عنده، وتتحرك نحو مساحة أكثر نضجاً، حيث يصبح الفن تعبيراً عن الذات، لا مجرد وسيلة للظهور. وبين هذا وذاك، يبقى رهانها الأساسي على الصدق، باعتبارها القيمة الوحيدة القادرة على البقاء في زمن سريع الزوال

ترتبط بالصدق والتأثير في هذا السياق، تطرح مفهوم "العالمية" بطريقة مختلفة، لا تختزلها في التعاون مع أسماء دولية، بل تربطها بقدرة الفن على العبور الثقافي والوصول إلى وجدان الإنسان، بغض النظر عن اللغة أو الجغرافيا. فالعالمية، في تصورهما، تبدأ من الحفاظ على الهوية، لا من التخلي عنها، وهو ما يفسر حرصها على المزج بين الروح العربية والانفتاح الموسيقي على تجارب جديدة كما أن تعدد الألوان الغنائية في مسيرتها لا يبدو خياراً تجارياً بقدر ما هو امتداد لهويتها المركبة، فهي نتاج



مجلة بريم تدين استهداف عضو هيئتها الاستشارية د. صلاح الدويل لرضي



أدانت مجلة بريم الصادرة عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، حادثة استهداف عضو هيئتها الاستشارية والباحث الأكاديمي البارز الدكتور صلاح دويل سالمين لرضي، إثر تعرضه لإطلاق نار من قبل قوة عسكرية موالية للمملكة العربية السعودية في مدينة عدن، منتصف فبراير/شباط 2026م وأوضحت المجلة أن الدكتور لرضي أصيب بعيار ناري في قدمه، حيث جرى إسعافه على وجه السرعة إلى أحد مستشفيات العاصمة عدن لتلقي العلاج والرعاية الطبية اللازمة

وأكدت مجلة بريم أن ما تعرض له الدكتور لرضي يمثل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان، واستهدافاً مباشرا للكفاءات الأكاديمية والشخصيات الوطنية، داعية إلى فتح تحقيق عاجل وشفاف لكشف ملابسات الحادثة ومحاسبة المسؤولين عنها كما شددت المجلة على أن استهداف النخب الفكرية والأكاديمية لا يمكن فصله عن حالة التوتر التي يشهدها المشهد السياسي والأمني، محذرة من تداعيات مثل هذه الممارسات على مستقبل العمل البحثي والاستقرار المجتمعي

وجددت بريم تضامنها الكامل مع الدكتور لرضي، ومؤكدة تمسكها بالدفاع عن حرية الرأي وحماية الكوادر العلمية من أي تهديد أو استهداف